

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الشركات المساهمة العامة
المدرجة في بورصة فلسطين

أحمد فايز أحمد عيسى

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ/2021م

أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الشركات المساهمة العامة
المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد:

أحمد فايز أحمد عيسى

بكالوريوس محاسبة، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

إشراف: الدكتور بدر شحدة حمدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد التنمية المُستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

2021/هـ1443م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المُستدامة

إجازة الرسالة

أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة
فلسطين

اسم الطالب: أحمد فايز أحمد عيسى
الرقم الجامعي: 21912289

إشراف: الدكتور بدر شحدة حمدان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2021/12/15 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع: Dr. B. S. Ebnamir

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور بدر شحدة حمدان

التوقيع:

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور فراس سمير بركات

التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور حسن خميس السعدوني

القدس - فلسطين

2021/هـ1443م

إهداء

- إلى الأعلى من نفسي التي بين جوانحي وأحبُّ إليَّ من روحي التي تسري في جسدي إلى القلب الذي لا يذبل، إلى العين التي سهرت الليالي تعمل دون كلل أو ملل للوصول إلى سعادتِي، قائدي وسندي بعد الله ؛ أبي الحبيب...
- إلى مَنْ زرع في طموحاً صار يدفعني نحو الأمام، إلى التي لولا وجودها ودعمها لي لم أستطع تحقيق أي شيء، النبع الذي أستمد منه أسمى مبادئ حياتي، اهديك قلبي اهديك عمري وحياتي؛ أُمي الحبيبة...
- إلى الذين إذا اقتربت منهم منحوا، وإذا ابتعدت عنهم مدحوا، وإذا ظلمتهم صفحوا، إلى سندي وعزوتي إخوتي الأعراء...
- إلى الاسم الآخر للحب، إلى فاكهة الحياة، إلى صديقتي وأجمل وردة في حديقتي، إلى بهجتي ومسرّتي أختي العزيزة...
- إلى الأوفياء الذين وضعهم الله في طريقي ليهوّنوا عليّ مصاعب الحياة أصدقائي الأعرّاء...
- إلى روح جدّي وجدتي رحمهما الله
- إلى روح الرمز الشهيد ياسر عرفات...
- إلى من بهم تقتخر الأوطان، إلى الأسود الشامخة خلف القضبان إلى أسرانا البواسل...
- إلى من غادرونا في عزة ولهم بها إسهاب، إلى من كانوا في الجهاد خير شباب، إلى الذين بطيبهم تعطر تراب الوطن إلى الشهداء الأبرار...
- إليهم جميعاً، أهدي هذه الرسالة، وكُلّي أملٌ أن أكون على قدر ثقّتهم ومحبتّهم...

الباحث/ أحمد فايز أحمد عيسى

إقرار:

أقرُّ أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدِّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

أحمد فايز أحمد عيسى

التاريخ: 2021/12/15

شكر وعرfan

قال تعالى ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل:40].

بداية أشكر الله عز وجل على فضله أن وفقني بإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على معلم البشرية الكريم، محمد (ﷺ) عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

لا يسعني بعد إتمام هذه الرسالة إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي ومشرفي الموقر الدكتور (بدر شحدة حمدان) لما بذله من جهد في سبيل تقديم التوجيهات والارشادات التي ساهمت بشكل كبير في ابراز هذه الدراسة العلمية، وأثراها من فيض علمه وخبرته الواسعة، ولما اضافه لي من علم ومعرفة متميزة في كل مرحلة من مراحل هذه الدراسة فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرfan لأعضاء لجنة المناقشة،

الدكتور/ فراس سمير بركات "مناقشاً داخلياً"

الدكتور/ حسن خميس السعدوني "مناقشاً خارجياً"

لجهودهم الجميلة في إثراء هذه الرسالة، وإضاءة جوانبها؛ لتخرج في أبهى صورةٍ ينبغي لها أن تكون فيها.

وجزيل الشكر وجميل التقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة؛ الأساتذة الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة في هذه الجامعة العريقة جامعة القدس.

كما أتوجه بالشكر لكل من دعمني وشجعني للحصول على درجة الماجستير، فلكم مني جميعاً كل التقدير والاحترام.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ أحمد فايز أحمد عيسى

مصطلحات الدراسة:

1. الحوكمة:

هي المبادئ والقواعد المتضمنة لتنفيذ الأعمال والأنشطة بكفاءة وفاعلية ونزاهة عالية، بحيث تضمن تعزيز الأداء الإداري والمالي، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية (الشنطي، 2019: 84).

2. حوكمة الشركات:

هي أداة تستخدمها الشركة لإحكام عملية الرقابة على تصرفات وأداء الإدارة وبالشكل الذي يضمن حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة (طه، 2019: 146).

3. الإفصاح المحاسبي:

عرفت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الإفصاح بأنه الكشف عن المعلومات والأمور الجوهرية التي تهم المستثمرين الحاليين والمستقبلين والجمهور التي تؤثر أو قد تؤثر في سعر الأوراق المالية، أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقد عرفت الإفصاح بأنه إعلان الوحدة الاقتصادية عن جميع المعلومات التي تفيد مستخدمي البيانات المالية في تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها وأثارها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها (عابد، 2018: 17).

4. الإفصاح الطوعي:

يتمثل في إضافة معلومات مالية أو غير مالية وبيانات بواسطة الشركات لإعلام متخذي القرارات وأصحاب المصالح عن أداء الشركة وهذه المعلومات زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي وغير ملزمة الشركة بالإفصاح عنها (النجار، 2021: 13).

5. بورصة فلسطين:

شركة تأسست في عام 1995 كشركة مساهمة خاصة، حيث بدأت أولى جلسات التداول في 18 فبراير لعام 1997، وفي مطلع فبراير من العام 2010 م كان التطور الهام لتحويلها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية وفي أيلول من نفس العام أعلنت للسوق عن هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية، واعتبرت "فلسطين" شعاراً لها، حيث تعمل بورصة فلسطين تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، تطبيقاً لقانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم 12 لسنة 2004.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة من خلال أسلوب تحليل المحتوى لتحليل الإفصاح الطوعي السردى الوارد في التقارير السنوية؛ استخدمت الدراسة المنهج الكمي من أجل بناء النموذج القياسي الذي تكون من (46) بند، وتكون مجتمع الدراسة من قطاع (الصناعة، الاستثمار، الخدمات) الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (32) شركة، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات غير مالية المساهمة المسجلة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (24) شركة، والتي تتوفر عنها بيانات كمية كاملة خلال الفترة (2014م-2020م)، وتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وهي عبارة عن مزج البيانات المقطعية (Cross-Section Data)، وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع وهي على النحو التالي: (الصناعة، الاستثمار، الخدمات) خلال الفترة الزمنية (2014-2020). وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في أبعاد الحوكمة والمتغير التابع الإفصاح الطوعي في الشركات غير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، والى عدم وجود تأثير لـ (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، ازدواجية المدير التنفيذي، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود تأثير لعدد أعضاء لجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالاهتمام في الإفصاح الطوعي من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والحاجة لمزيد من الدراسات البحثية والمحاسبية لتحديد الأبعاد الأخرى للحوكمة التي قد يكون لها تأثير على مستوى الإفصاحات الطوعية في فترات مختلفة وفي عينات على الشركات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: (الحوكمة - الإفصاح المحاسبي - الإفصاح الطوعي - بورصة فلسطين).

The Impact of corporate governance on the voluntary disclosure in public shareholding companies listed on the Palestine Exchange” PEX”

Prepared by: Ahmed Fayez Ahmed Issa

Supervisor: Dr. Bader S. S. Hamdan

Abstract

The study aimed to measure the corporate governance impact on the voluntary disclosure of public equity companies listed on the Palestine Stock Exchange. The study used the analytical descriptive approach to the theoretical aspect of the study through the content analysis method to analyze voluntary narrative disclosure in annual reports. The study used the quantitative method to build the standard model of 46 items. The study community consisted of a sector (industry, investment, services) of the 32 companies listed on the Palestine Stock Exchange. The study sample consisted of all 24 non-financial companies listed on the Palestine Stock Exchange, for which complete quantitative data are available during the period 2014-2020. The Panel Data were based on the Cross-Section data and Time Series data for companies listed on the Palestine Stock Exchange by sector, as follows: (Industry, investment, services) during the time period (2014-2020). The study has concluded a variety of consequences: Lack of integration between the independent variables of governance dimensions and the voluntary disclosure variable of non-financial companies listed on the Palestine Stock Exchange, and lack of impact of (The Governing Council size, Ownership Concentration, The Executive Director Duplication, and The Governing Council Members Independence.) on voluntary disclosure in companies listed on the Palestine Stock Exchange. In addition, the impact of audit committee members on voluntary disclosure in companies listed on the Palestine Stock Exchange. In the light of the conclusions reached above recommends attention in voluntary disclosure and the need for further research and accounting studies to identify other dimensions of governance that may have an impact on the level of voluntary disclosure at different periods and in samples for different companies.

Keywords: (Governance - Accounting disclosure – Voluntary disclosure - Palestine Stock Exchange)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

في ظل عولمة الأسواق المالية والتطورات التقنية والمعلوماتية التي يشهدها العالم، ونتيجة للتطورات في بيئة الأعمال وتزايد التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، يعد الإفصاح من أهم العوامل التي تساعد على استقرار الأسواق المالية العالمية ويعتبر جوهر أي سوق مالي وأساس نجاحه لما يفضيه من دور هام في إثراء المخرجات للشركات، ازدادت أهمية الإفصاح الطوعي في الفكر المحاسبي نتيجة لتحول النظر إلى القوائم المالية من كونها هدف معين إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف من أهمها المساعدة في اتخاذ القرارات، والتي تفوق المتطلبات التي يقدمها الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وظهرت الحاجة إلى الإفصاح الطوعي لتزايد الحاجة إلى معلومات أكثر ملائمة ومصداقية من قبل الشركات، ولتخفيض التباين في المعلومات بين المدراء والمستثمرين ولتحسين نوعية المعلومات المفصح عنها، ولما يؤديه عدم كفاءة نظم الحوكمة وعدم كفاية الإفصاح، إلى عدم فعالية أنظمة الرقابة ومتابعة الأداء المالي والإداري للشركة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح، الذي يؤدي إلى فقدان ثقة المساهمين في المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، ومن ثم زيادة الاهتمام بتفعيل حوكمة الشركات، فقد أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها جميع الشركات نتيجة أثرها في تحسين جودة المعلومات المتاحة للمستخدمين.

يعتبر موضوعي الحوكمة والإفصاح الطوعي أحد المجالات البحثية سريعة النمو في المحاسبة، كما أن معرفة الدوافع والمحددات المرتبطة بهم من الأمور التي تهتم معدين ومستخدمين المعلومات وصانعي السياسات المحاسبية، وتتأثر الحوكمة والإفصاح بالعديد من العوامل، منها: ثقافة وتوجهات المجتمع، والعوامل الاقتصادية والسلوكية المقترنة بالسمات الأساسية للشركات، وتطور أدوات الاتصال، وحاجة أصحاب المصالح إلى المزيد من الشفافية والمساءلة وممارسة حوكمة الشركات (أحمد، 2020: 14).

يعد الإفصاح الطوعي أحد أهم القضايا التي لفتت انتباه واهتمام الأدبيات المحاسبية بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2008 التي انفجرت في سبتمبر 2008، حيث يعود ذلك الاهتمام إلى إعطاء اهتمام بالعوامل التي شكلت جزءاً أساسياً من المحركات التي تؤثر على الإفصاح الطوعي عن المعلومات بواسطة الشركات لإعلام مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المالية وغير المالية، هذا من جانب ومن جانب آخر ونظراً للدور الذي تلعبه الحوكمة في استقرار الأسواق المالية وزيادة المنافسة لشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز مفهوم الشفافية وتحقيقاً لتوازن المصالح المشتركة مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة، ومن هنا تأتي الحاجة للدور الكبير الذي تلعبه الحوكمة ومبادئها من خلال رفع كفاءة الإفصاح الطوعي لدى الشركات المساهمة العامة بشكل عام والتي توفر أساساً قوية وفعالاً لحماية هذا القطاع والشركات المنتمية له من خلال المراقبة والمحافظة على أصول تلك الشركات وإرثها المالي والاقتصادي وكذلك إبراز أكبر قدر من الشفافية في قوائمها المالية المنشورة (الشنطي، 2019: 75).

وأن انخفاض تدفقات الاستثمار للأسواق الناشئة عادةً ما يقترن بوجود قصور في قواعد الحوكمة والشفافية ومناخ الاستثمار، لذلك اتجهت الجهات الرقابية، كهيئات سوق المال والجهات البحثية نحو الاهتمام بقواعد حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح والشفافية ومحددات تطبيقها وتأثيرها على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، لذلك ستركز الدراسة على قياس أثر الحوكمة على الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، 2012).

2.1 مشكلة الدراسة

يعد الإفصاح الطوعي ضرورة هامة وملحة للشركات خصوصاً أن طبيعة البيئة سريعة التطور والتنافس حيث أن توفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يزيد قدرة هذه الشركات في الوصول لأهدافها الإستراتيجية وتحقيق ميزتها التنافسية، لذلك برزت الحاجة إلى تحسين الإفصاح وتوفير معلومات أكثر ملائمة لمساعدة أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، تعتبر الحوكمة عامل مهم ومؤثر في عملية الإفصاح الطوعي وهناك العديد من الدراسات التي وضحت

أهمية الحوكمة في الإفصاح الطوعي كدراسة (السويركي، 2021) التي وجدت أثر إيجابي معنوي للحوكمة في الإفصاح الطوعي في ، ودراسة (احمد، 2020) التي اثبتت وجود علاقة مؤثرة للحوكمة على سلوك الإفصاح الطوعي في الأسواق السعودية، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

وينتفع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح الطوعي في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر نسبة تركيز الملكية على الإفصاح الطوعي في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. ما أثر وجود لجنة مراجعة على الإفصاح الطوعي في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. ما أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على الإفصاح الطوعي في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
5. ما أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الطوعي في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
6. ما مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة

1.3.1. الأهمية العلمية:

أهمية المتغيرات المبحوثة التي تتمثل في الحوكمة والإفصاح الطوعي بوصفهما من المتغيرات المعاصرة، وبحثهما سيؤدي إلى إفادة حالة الدراسة ودورها في تعزيز الإفصاح الطوعي من خلال الحوكمة، ركزت الدراسة على أهم أبعاد حوكمة الشركات، والتي من شأنها خلق الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تساعد الدراسة في إثراء المكتبة الجامعية في المادة البحثية المتعلقة بحوكمة الشركات والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومساعدة

الباحثين في تكملة ما تم التوصل إليه، دعم بورصة فلسطين التي تعتبر بيئة اقتصادية تنافسية من أجل الاستمرارية والاستدامة في الأسواق المالية.

2.3.1. الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية في خلق بيئة وواقع فلسطيني يطبق مبادئ حوكمة الشركات لما لها من أهمية في زيادة الإفصاح الطوعي، ولفت انتباه مجلس إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إلى أنه لا يمكن تحقيق أهدافها بكفاءة دون فهم عميق للحوكمة وأبعادها ومدى تأثيرها على الإفصاح الطوعي، أهمية نتائج العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة التي تسمح بتوضيح الأهمية لمتخذي القرار في المنظمات، وتحديد الجوانب الأكثر تأثيراً والأقوى ارتباطاً أو حتى الأضعف ارتباطاً، بما يسمح بتحديد الجوانب التي يتوجب زيادة الاهتمام بها.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. دراسة الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. تسليط الضوء على العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. قياس أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. مدى مساهمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في تطبيق الحوكمة والاستفادة منه في رفع كفاءة الإفصاح الطوعي ومستوى الشركات.

5.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحجم أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء لجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لازدواجية دور المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

6.1 حدود الدراسة

1. **الحد الموضوعي:** تقتصر هذه الدراسة في تحديد أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة على الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.
3. **الحد الزمان:** الفترة الزمانية من (2014-2020).

7.1 متغيرات الدراسة

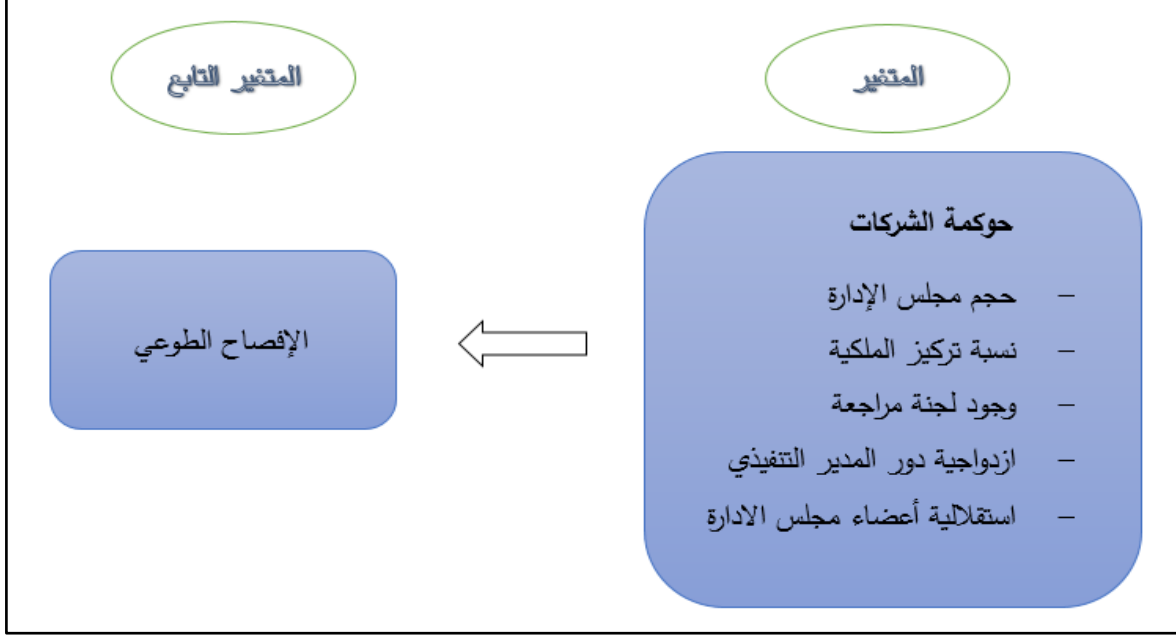
تم تصميم متغيرات الدراسة من خلال الرجوع إلى أبعاد الدراسات السابقة وقد تصميم أبعاد المحور الأول والذي يتمثل في حوكمة الشركات كمتغير مستقل وفقاً للآتي:

1. **المتغير المستقل:** ويتمثل في حوكمة الشركات ومكوناته:

- أ. حجم مجلس الإدارة
- ب. نسبة تركيز الملكية
- ج. وجود لجنة مراجعة
- د. ازدواجية دور المدير التنفيذي
- هـ. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

2. المتغير التابع: ويتمثل في الإفصاح الطوعي

الشكل رقم (1.1) نموذج الدراسة للمتغيرات المتغير المستقل وهو حوكمة الشركات، والمتغير التابع وهو الإفصاح الطوعي.



شكل 1.1: نموذج الدراسة.

المصدر: جرد بواسطة الباحث إستناداً لدراسة (elbrashy, 2020)، (الزين، 2020)، (saha&kabra, 2020)، (أحمد، 2019)، (حمد، 2019)، (علي وآخرون، 2018)، (عودة، 2017).

8.1 مبررات الدراسة

1. تم اختيار هذه الدراسة للتعلم على الصعيد الشخصي في حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي وتحديداً في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع لدى الشركات، خاصة في ظل العولمة والتحولات الاقتصادية التكنولوجية الأخيرة.
3. حداثة وأهمية الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول النامية بصفة عامة، وفي فلسطين بصفة خاصة.

9.1 هيكلية الدراسة

تكونت الدراسة الحالية من خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: ركز الفصل الأول على خلفية الدراسة وهيكلتها، من خلال مشكلة الدراسة وأهميتها، وأهداف الدراسة، والتركيز على تحديد أبعاد حوكمة الشركات وبناء النموذج المناسب للدراسة وصياغة الفرضيات بما يتناسب مع أهداف الدراسة.

الفصل الثاني: ناقش الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة وواقع حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك بالتركيز في المبحث الأول على الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، ووضح المبحث الثاني مفاهيم الإفصاح الطوعي، وركز المبحث الثالث على واقع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بالإضافة لتحليل مؤشر الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. كما ركز المبحث الرابع على تلخيص الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة والإفصاح الطوعي في الشركات.

الفصل الثالث: تكون من منهجية الدراسة وإجراءاتها وكافة الأساليب والإجراءات المنهجية التي اعتمد عليها الباحث سواء من حيث طبيعة المنهج المستخدم والأدوات التي اعتمد عليها في جمع البيانات أو الاختبارات المتعلقة بقابلية هذه الأدوات للاستخدام ومدى دقتها، هذا بالإضافة إلى أهم الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها في النماذج القياسية.

الفصل الرابع: سلط الضوء على كافة النتائج البحثية والمناقشة العلمية لها من قبل الباحث سواء ما تعلق منها بوصف مستويات المتغيرات المبحوثة، أو تلك المرتبطة بحجم وطبيعة العلاقات والآثار المتبادلة بين تلك المتغيرات المتمثلة بكل من المتغير المستقبل بأبعاده المتنوعة على المتغير التابع، كما وعرض وبشكل تفصيلي آليات الوصول إلى اختبار الفرضيات، ونتائج هذه الاختبارات، مع إيضاح رؤية الباحث في النتائج التي توصلت إليها ومناقشتها علمياً وتطبيقياً من خلال ربط هذه النتائج بأسس النظريات العلمية والدراسات السابقة.

الفصل الخامس: يتضمن هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

1.1.2. تمهيد:

مع توالي الانهيارات والأزمات المالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً سارعت المنظمات الدولية المتخصصة في البحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف وأصحاب المصالح دون استثناء، وجعل العديد من الدول المتقدمة والنامية في العالم تهتم أكثر فأكثر بمفهوم حوكمة الشركات لأنها أداة جيدة تسمح بإدارة الشركات بطريقة علمية وعملية متينة.

يعد الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عملي من الركائز الأساسية لنمو وتطوير وتشجيع الاستثمار والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والالتزام بمبادئ الحوكمة يساهم في تعزيز اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب بالتقارير المالية حتى يدعم الاستثمار، ويؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر للتقارير المالية المفصح عنها وضمان مصداقيتها.

لذلك، ناقش هذا المبحث وحل الإطار العام لحوكمة الشركات، من خلال التركيز على مفهوم حوكمة الشركات والتعريفات المختلفة للحوكمة وأهميتها وأهدافها ومبادئها ومزاياها ومحددات الحوكمة.

2.1.2. مراحل تطور حوكمة الشركات:

أول من تطرق إلى فكرة فصل الملكية عن الإدارة هما (Gardener Mans, Perl Adolf) في كتاب *The Modern Corporation and Private Property* الذي صدر عام 1932م، وقد تطرقا فيه إلى أن المؤسسات تتطور وتنمو بشكل كبير عند الفصل بين الملكية والإدارة، أي المساهمون يملكون الشركة والمدراء يمارسون الرقابة عليها وسير أعمالها (الغزالي، 2015).

أدت المشكلات المالية التي تواجهها العديد من الشركات الكبرى في العالم إلى الحاجة إلى مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية لتحقيق ثقة ومصداقية المعلومات الواردة في البيانات المالية، وخاصة المستثمرين والمتعاملين في البورصة، وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في اعداد القوائم المالية بإصدار تقرير *Tread way* الذي يعمل على تحديد الأسباب الرئيسية للبيانات الكاذبة في التقارير المالية أو الغير ممثلة للواقع، وقد أوصت بمجموعة من التوصيات منها الحاجة إلى بيئة رقابة سلمية، ولجنة تدقيق مستقلة ومراجعة داخلية تتمثل بالموضوعية، وطريقتها التي تتطلب الإفصاح عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، وذلك للحد من حدوث غش أو تلاعب في اعداد القوائم المالية (أبو ليلة، 2017).

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات، والتي أصبحت حجر الزاوية والمعيار الدولي لصناع القرار العالميين والمستثمرين والشركات واصحاب المصلحة (OECD, 2014).

ومع بداية التسعينيات اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع مجموعة من المعايير التي تساعد الشركات الملزمة بها لتحقيق النمو والاستقرار وتدعم قدرتها على التنافس عبر الحدود، عن طريق إقناع المستثمرين والدائنين بالاستثمار بثقة في شركات عبر الحدود

في أوائل التسعينيات، اتجهت منظمة التجارة العالمية إلى تطوير مجموعة من المعايير لمساعدة الشركات الملزمة بهذه المعايير على تحقيق النمو والاستقرار من خلال، إقناع المستثمرين والدائنين في الاستثمار بكل ثقة بالشركات العالمية، ودعم القدرة التنافسية من خلال هذه الطريقة (أحمد، 2010).

3.1.2. مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت التعاريف حول الحوكمة بشكل عام وحوكمة الشركات بشكل خاص، خصوصاً في تحديد الأبعاد للحوكمة فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مصطلح الحوكمة: أنه نظام لتوجيه منظمات الأعمال والإشراف عليها لأنها تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وهي الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف المرجوة ومراقبة الأداء (www.oecd.org).

كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة على أنها الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم فيها، لتساعد الشركات على العمل بشكل أكثر كفاءة وتحسين الوصول إلى رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وتجعل الشركات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة أمام المستثمرين ويمنحهم الأدوات اللازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة، والتي تساهم في التنمية، أي التي تشجع الاستثمارات الجديدة وتعزز النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل (ifc, 2021).

وقد عرفها (الشنطي، 2019) أنها تتمثل بالمبادئ والقواعد المتضمنة تنفيذ الأعمال والأنشطة بكفاءة وفاعلية ونزاهة عالية، بحيث تضمن تعزيز الأداء الإداري والمالي، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية، وعرفها (Ciftci, Tatoglu et al.2019) أن الحوكمة تشمل تنظيم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة والمجتمع. ومن الأسباب لظهور حوكمة الشركات (انشاصي، 2015):

1. الفشل المؤسسي في الولايات المتحدة وروسيا والدول الآسيوية.
2. الفجوة بين تعويضات الإدارة واداء الشركة.
3. اجراءات الرقابة الداخلية غير فعالة وغير قادرة على اكتشاف المشاكل ومنعها.
4. الافتقار إلى الدقة والملائمة والشفافية في إعداد الحسابات الختامية.
5. لا يمكن للمستثمرين تحليل ومقارنة فرص الاستثمار المحتملة.
6. ضعف الروابط في مرافق الرقابة للأطراف الخارجية، مثل تلك المسؤولة عن صياغة القوانين والمراجعين.
7. السلوك غير الأخلاقي لبعض المستثمرين ومجالس الإدارة وإدارات التنفيذ.

من خلال المفهوم السابق توصل الباحث إلى أن الحوكمة هي نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات، وهو مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار في الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام.

4.1.2. خصائص حوكمة الشركات الجيدة (إنشاصي، 2015):

1. الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2. الشفافية: تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
3. الاستقلالية: دون تأثيرات وضغوطات غير لازمة.
4. المسؤولية: تحمل المسؤولية امام جميع الأطراف أصحاب المصلحة في المنشأة.
5. المساءلة: تقييم وتقدير اعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
6. العدالة: احترام حقوق كافة الفئات وأصحاب المصلحة في المنشأة.

5.1.2. مقومات حوكمة الشركات:

إن حوكمة الشركات لا بد أن تتوفر فيها أربعة مقومات أساسية هي (شبير، 2017):

1. الإطار القانوني: وهو مسؤول عن تحديد حقوق المساهمين وحقوق كل صاحب مصلحة في الشركة، وكذلك عقوبات التعدي على هذه الحقوق، والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات، ووضع إطار قانوني للحوكمة الجهة الحكومية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ إجراءات الحوكمة.
2. الإطار المؤسسي: يشمل الإطار الهيئات التنظيمية الحكومية التي تشرف على عمل الشركات، مثل هيئة الأسواق المالية، والوكالة الوطنية للرقابة المالية، والبنك المركزي، والهيئات التنظيمية، والمنظمات غير الحكومية التي تدعم الشركات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية - المنظمات الربحية والجامعات ومؤسسات البحث العلمي الأخرى مسؤولة عن تطوير أنظمة الحوكمة ونشر ثقافتها.
3. الإطار التنظيمي: وهو يتضمن عنصرين أساسيين هما النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضحاً عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.
4. روح الانضباط والجد والاجتهاد: من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية للوصول إلى بر الأمان.

6.1.2. محددات تطبيق حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وهذه المحددات تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة وتشمل هذه المحددات مجموعتين.

1.6.1.2. المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية إلى الأنشطة الاقتصادية العامة التي تقوم بها الدولة من خلال الاستثمار والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها الشركة، والتي تختلف من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر، للحد من المخاطر، والمحددات الخارجية هي كما يلي: (الشنطي، 2019)

1. التشريعات القانونية للمشاريع الاقتصادية بشكل عام مثل قوانين التجارة، وقوانين الشركات، والقوانين العمل وقوانين الاستثمار والقوانين المتعلقة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
2. طرق الحصول على التمويل المالي اللازم لإقامة المشروعات الاقتصادية، وتشجيع الشركات على التوسع والنمو.
3. فاعلية المؤسسات والجهات الرقابية على أداء الشركات، وضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، إضافة إلى وجود نظام عقوبات ملائم ومحفز على الالتزام وعدم ارتكاب المخالفات.
4. دور مؤسسات المجتمع المدني والأهلية والنقابات والجمعيات في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية.

2.6.1.2. المحددات الداخلية:

تشمل الحالات الداخلية التشريعات والتعليمات داخل الشركة، والتي تضمن وجود هياكل تنظيمية سليمة تحدد بوضوح آلية اتخاذ القرارات وتوزيع المهام والمسؤوليات والصلاحيات بين جميع الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، كمجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح بشكل يضمن عدم تعارض المصالح بينهم، ويقود إلى تحقيق مصالح المستثمرين على الأمد البعيد(عزت، 2010).

7.1.2. أبعاد حوكمة الشركات:

يوجد أبعاد مختلفة لحوكمة الشركات التي تجتمع مع الدعائم الأساسية لكل مؤسسة أي أنه لا تنحصر في بعد الربح والخسارة وإنما في ثلاثة أبعاد (انشاصي، 2015):

1. **البعد الاقتصادي والاستثماري:** الذي يحتوي السياسات الاقتصادية بالمستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظم المعلومات المالية وغير المالية، وإدارة المخاطر ويتضمن هذا البعد ما يلي:

أ. **الإفصاح المالي:** الذي يشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقرير المدقق الخارجي ومقاييس الإنجاز.

ب. **الرقابة الداخلية:** تشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية، وتدريب الموظفين.

2. **البعد الاجتماعي والقانوني:** البعد القانوني الذي يحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من جهة والمديرين من جهة أخرى، وتسعى المسؤولية المجتمعية لحماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويحتوي هذا البعد على ما يلي:

أ. **الهيكل التنظيمي:** وهو الذي يحدد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتفويض السلطات والمهام وتعيين الإدارة والإدارة التنفيذية وغيرها.

ب. **السلوك الأخلاقي:** ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها والمستوى السلوكي المثالي والالتزام بقواعد السلوك المهني.

3. **البعد البيئي:** البعد الذي يعمل على حماية البيئة من إنتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات.

ومن خلال مراجعة أدبيات الدراسات السابقة فإن الباحث اعتمد على تحديد ابعاد الحوكمة للشركات في التالي:

1. **حجم مجلس الإدارة:** وهو عبارة عدد الأعضاء الممثلين لمجلس الإدارة الذين يشرفون على شؤون عمل الشركة ويتعاونون مع الإدارة التنفيذية لتحقيق مصالح المساهمين، حيث يعتبر حجم مجلس الإدارة من أحد العوامل المهمة في زيادة فعالية المجلس، وذكرت بعض الدراسات ان كلما كان حجم مجلس الإدارة أكبر كلما كان أقل فاعلية، وبعض الدراسات اشارت الا ان كبر حجم مجلس الإدارة يقدم منفعة للشركة بسبب تنوع خبرات أعضاءه ويزيد قدرتهم على التعامل مع البيئة المحيطة بشكل أوسع (عودة، 2017).

2. **نسبة تركيز الملكية:** هي نسبة الأسهم التي يمتلكها كبار المساهمين أو الذين يزيد نسبتهم عن 5% من قيمة الأسهم، حيث تختلف نسبة تركيز الملكية باختلاف مستوى التطوير المؤسسي والتشريعات الاقتصادية السارية، هناك بعض الفوائد المرتبطة بتشتت الملكية مثل درجة سيولة أكبر في السوق وتنوع أفضل للمخاطر، ومن المفترض أن يرتبط تركيز الملكية ارتباطاً مباشراً بأداء الشركات وخاصة في مؤسسات الهيكل القانوني الضعيف حيث نجد أنه عندما يكون هناك مستوى معين من تركيز الملكية سيعكس تحسن في الرقابة الإدارية مما يعكس إيجاباً على قيمة الشركة (مسمح، 2018).

3. **وجود لجنة مراجعة:** وجود لجنة أو دائرة تدقيق داخلي أو الاستعانة بمزود خدمة خارجي وأن يكون المدققين مؤهلين أكاديمياً وعلمياً وذو خبرة، حيث انها تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة، لسعيها إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ولالتزمها بالقواعد والمعايير الموضوعية، فضلاً عن دورها في فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية (مدونة قواعد حوكمة الشركات، 2009).

4. **إزدواجية دور المدير التنفيذي:** يشير مصطلح إزدواجية دور المدير التنفيذي إلى الحالات التي يتم فيها الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من قبل نفس الشخص، حيث أن الإزدواجية تعد أمراً غير مرغوب فيه، وذلك لأنها تمنح شخصاً واحداً الكثير من القوة المحتملة على عملية صناعة القرارات داخل الشركة فضلاً عن أن دمج الأدوار والمسئوليات في يد شخص واحد يعد تركيزاً للسلطة، كما أنه يزيد من احتمالات نشوب تعارضات الوكالة بين المساهمين والإدارة، نتيجة سعي المديرين التنفيذيين لتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل إنتهازي على حساب المساهمين (مدونة قواعد حوكمة الشركات، 2009).

5. **إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة:** مجالس الإدارة تتصف بخصائص نوعية، تقوم بدور إشرافي فعال على عمل الإدارة، وتشكل إستقلالية المجلس إحدى أبرز الخصائص ومحوراً أساسياً في فعالية دوره الإشرافي والتوجيهي، حيث ان إستقلال اعضاء مجلس الادارة سيجعلهم أكثر حرصاً على الافصاح عن المعلومات بشكل طوعي، مما يزيد من شفافية المعلومات المحاسبية، ويخفض من عدم تماثل البيانات المقدمة للمستثمرين، فالشركات التي يرتبط أعضاء مجلس الإدارة فيها بشركات أخرى أي مستقلين تتميز بأداء تشغيلي، وأداء أسهم أفضل إذا ما قورنت بتلك الشركات التي لم يرتبط أعضاء مجلس الإدارة فيها بشركات أخرى (مدونة قواعد حوكمة الشركات، 2009).

8.1.2. أهداف حوكمة الشركات:

تسعى حوكمة الشركات لتحقيق العديد من الأهداف وتطبيقها التي هي غاية الشركات الكبرى بالإضافة للدول أيضاً، وذكر (أبو بركة، 2017) أهداف حوكمة الشركات على أنها:

1. تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم القيمة السوقية.
2. المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة.
3. تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارة الشركات والأطراف الأخرى.
4. التأكد التام على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركات.
5. العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد الإداري والمالي.
6. العمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة.

وذكرت (عودة، 2017) أهداف حوكمة الشركات على أنها:

1. معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة.
2. المسؤولية أمام مختلف الأطراف.
3. استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
4. حماية أصول الوحدة الاقتصادية.
5. الانضباط الذاتي والتزام بالقوائم.
6. منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

ومن خلال العرض السابق لأهداف حوكمة الشركات فإن توافر هذه الخصائص ضروري للحوكمة لتقديم جميع النتائج بالطريقة الصحيحة والمطلوبة وتنفيذها بالكامل.

9.1.2. أهمية حوكمة الشركات:

نظراً للدور الفعال لحوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار وتوفير منافع متعددة للشركة ومساهمتها من خلال تحسين الوصول إلى رأس المال والدخول للأسواق العالمية، فقد أصبحت حوكمة الشركات أكثر أهمية على جميع المستويات وأصبحت مكوناً مهماً في مختلف أشكال التنظيم - من خلال تنوع الأصول وإدارة المخاطر وتجنب الأزمات وحلها وتوفير الحوكمة للمساهمين وتقديم الحوافز لمجلس

الإدارة لتحقيق أهداف مصلحة الشركة وطمأنة المساهمين على استثماراتهم؛ من خلال تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية عن القرارات المتخذة والمتعلقة بالقضايا الأساسية، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له تأثير فعال في تحسين قيمة الشركة. (المناصير، 2013: 24)

يرى الباحث من هذا المبحث أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأنظمة والقواعد والآليات التي تسعى لتحقيق احتياجات أصحاب المصلحة من معلومات وبيانات تفيدهم، من خلال الرقابة والتوجيه وتقويم الإدارة التنفيذية لتحقيق الجودة والتميز في الأداء والقدرة على المنافسة والمساهمة والنمو والاستقرار المالي الناتج عن زيادة الموثوقية وملاءمة وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، وأن هناك أطراف معنية بتطبيق حوكمة الشركات وهم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، ومن أجل التطبيق السليم لحوكمة الشركات يجب تطبيق عدة أسس من ضمنها وجود لجنة مراجعة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم وجود ازدواجية في دور المدير التنفيذي، ومؤثرات أخرى مثل حجم مجلس الإدارة ونسبة تركيز الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2.2 المبحث الثاني: ماهية الإفصاح الطوعي

1.2.2. تمهيد:

حظي الإفصاح الطوعي باهتمام كبير من قبل العديد من الجمعيات، والمنظمات المهنية، والهيئات التشريعية، والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية؛ فمن المعلوم أنّ أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات الملائمة ذات التمثيل الصادق في الوقت الملائم والمناسب لمستخدمي التقارير المالية، ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتوزيع مواردهم الاقتصادية المحدودة، لذلك ركز هذا المبحث على العديد من المفاهيم العامة للإفصاح الطوعي منها مفهوم الإفصاح الطوعي، أهمية الإفصاح الطوعي وأهدافه بالإضافة لأقسام الإفصاح الطوعي والعلاقة بين الحوكمة والإفصاح الطوعي.

2.2.2. مفهوم الإفصاح الطوعي:

أول من عرف الإفصاح الطوعي هو (Foster, 1986) بأنه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، يعرّف بعض الأشخاص مفهوم الإفصاح الطوعي بناءً على درجة التعبير الصادق عن التقارير المالية ونطاق تأثير الكشف عن المعلومات على إظهار جوهر أنشطة الشركة، وذلك باعتبار أي معلومة خارج نطاق المعايير المحاسبية، ولها تأثير ملموس على قرار أصحاب المصالح، إفصاحاً اختيارياً (Carvalho, 2017: 21).

ويعدّ الإفصاح الطوعي عبارة عن إفصاحات يتم تطبيقها طواعية من قبل الشركات التي تختار الإفصاح الطوعي؛ لذلك يتم إعداده للمديرين لتقديم تفسيرات إضافية، ويشير إلى الكشف عن المعلومات المحاسبية، أو توفر الشركة مزيداً من المعلومات، والإفصاحات الطوعية للمديرين هي مصدر مهم للمعلومات بشكل متزايد (أبو طالب، 2018).

الإفصاح الطوعي هو نوع من أنواع التحفيز الذاتي من الإفصاح لتحقيق منافع اقتصادية مختلفة، ويتم تحديد المحتوى والطريقة بحرية من قبل الإدارة، وقد أظهر الوضع الفعلي اختلافات، مستوى وتوقيت وجودة الإفصاحات الطوعية التي تقدمها الشركة، وأن الإفصاح الطوعي غير مطلوب بموجب القانون أو التشريع (متولي، 2021).

يمكن القول إن الإفصاح الطوعي هو الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز متطلبات الإفصاح الإلزامي، بغض النظر عما إذا كانت المعلومات هي معلومات مالية أو معلومات غير مالية أو

معلومات تاريخية أو معلومات حالية أو معلومات مستقبلية، والإفصاح عن هذه المعلومات بطريقة لا يؤدي إلى الربح من المنافسين، ويجب أن يتم الإفصاح الطوعي في الوقت المناسب لمساعدة المستثمرين على تقييم درجة المخاطر حول المنشأة، وتفيد هذه المعلومات كلاً من الشركة والمستثمرين في مجالات كثيرة، وسوف تحقق فوائد للشركات وأصحاب المصالح، وزيادة حجم الاستثمار في سوق المال، وتكون لها آثار كبيرة في تعزيز كفاءة سوق المال، وتحديد السعر العادل لأوراق المالية؛ ما يرفع معدل النمو الاقتصادي.

3.2.2. أهمية الإفصاح الطوعي:

1. تكمن أهمية الإفصاح الطوعي في أنه يوفر معلومات كافية للفئات المستخدمة للبيانات المحاسبية، لتمكينها من التنبؤ بالمتغيرات الرئيسية للشركة، مثل قوة دخلها وقدرتها على تسديد التزاماتها على المدى القصير أو البعيد (النجار، 2021).
2. تحسين مستوى الإفصاح والشفافية والمصدقية للبيانات غير المالية، بحيث يمكن لأصحاب المصلحة الاستفادة منها، وتضييق فجوة المعلومات بين معدي التقارير المالية ومستخدميها باختلاف توجهاتهم (عبد الخالق، 2020).
3. لم يعد التقرير السنوي معلومات وفريدة من نوعها يتم نشرها في التقرير السنوي فقط، بل أصبح جزءاً مهماً من عملية الإفصاح المستمرة للشركة (الزنط، 2019).
4. توفير معلومات مهمة لأصحاب المصلحة والموردين والمقرضين وموظفي الشركة أكثر من المعلومات المقدمة من خلال الإفصاحات الإلزامية، وتقليل فجوة المعلومات بين معدي التقارير المالية ومستخدمي التقارير بطريقة شاملة (عودة، 2017).
5. أهمية الإفصاح إلى أصحاب المصالح والشركات يعزز من قيمة الاستثمار والثقة في الشركات.

4.2.2. أهداف الإفصاح الطوعي:

الغرض الأساسي من الإفصاح الطوعي هو توفير معلومات مهمة لا يمكن الحصول عليها من خلال الإفصاح الإلزامي، الذي يمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة، وتقييم المخاطر المستقبلية، وقد تناولت دراسة (المغربي، 2020) الأهداف الآتية للإفصاح الطوعي، وهي:

1. الإفصاح عن البنود القيمة التي لم يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية واقتراح طرق قياس جيدة وفعالة، فنظراً لعدم دقة القياس لهذه العناصر، فإن القوائم المالية لا تظهر جميع العناصر القيمة، لذلك فهي تنتقد عدم وجود بعض العناصر في القوائم المالية، وتوفر معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية، لمساعدتهم وتحسين قدرتهم على تقدير المخاطر المستقبلية التي قد تواجهها الشركة.

2. تقديم معلومات عن بعض العوامل التي قد تسبب تغييرات في قرارات مستخدمي البيانات المالية.
3. تقديم بعض المعلومات التي تعودت القطاعات على الإفصاح عنها، وذلك لتحقيق المقارنة بين الشركات في نفس القطاع.
4. توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والعائد المستقبلي على الاستثمار.

الإفصاح الطوعي مصمم لتحقيق هدف الإفصاح الإلزامي بشكل فعال، وتقليل عدم اليقين بين المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين، وتقليل عدم تناسق المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، مما يساعد لإيصال المعلومات لمستخدمي سوق الأوراق المالية سواء المعلومات المالية وغير المالية من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات، وجذب المستثمرين الجدد، وتحسين سمعة المنشأة والإدارة في المجتمع.

5.2.2. أقسام الإفصاح الطوعي:

تم تقسيم الإفصاح الطوعي إلى ثلاثة أقسام، وهي كما يلي (محمد، 2018):

1.5.2.2. مفهوم الإفصاح القائم على السيولة:

وهذا يعني أنه من خلال تحسين مستوى الإفصاح يقلل من الاختلافات ويخفض التباين في المعلومات بين مختلف أنواع أصحاب المصالح والمستثمرين، الذي يؤثر على زيادة سيولة الأوراق المالية من خلال حجم تداولها في سوق الأوراق المالية، مما يؤكد على دقة طريقة تسعير أسهم الشركة ويزيد من ثقة المستثمرين.

2.5.2.2. مفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات:

مفهوم يعتمد على مصداقية جودة المعلومات المالية وغير المالية التي تنتجها الشركة وتصدرها لاستخدامها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، أما الاختلاف فيعتمد على فهم المستثمر لهذه المعلومات وإمكانية الوصول إليها، لأن المستثمر يميل إلى قيمة المعلومات التي بحوزته.

3.5.2.2. مفهوم الإفصاح القائم على التقدير:

يعتمد المفهوم على تقييم كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين تختلف من ورقة مالية إلى أخرى، لذلك يقدر المستثمرون وأصحاب المصلحة الفرق الناتج عن اختلافات المعلومات للأوراق المالية التي لها تأثير مباشر والعائد المطلوب من قبل المستثمر.

6.2.2. الإفصاح والمسؤولية المجتمعية:

الإفصاح عن معلومات الأنشطة البيئية والاجتماعية تجاه المجتمع بكافة التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل خدمة المجتمع ويأتي هذا الإفصاح بسبب عوامل داخلية تتعلق برؤية المنشأة لأهمية الإفصاح البيئي والاجتماعي الطوعي، وما يحققه لها من أهداف ونتائج إيجابية، تتعلق بتحسين صورة المنشأة بشكل عام، وتحسين وضعها التنافسي بين المنشآت الأخرى في السوق؛ وهو إبراز الشركة لهذه المعلومات ضمن القوائم المالية أو مرفقة مع الإيضاحات التي تحتوي الدور الذي تقوم بها تجاه المجتمع الذي تعمل به؛ كالتنمية البشرية المتمثلة بالتدريب، والتعليم، وخلق الوظائف، وتقديم المنح والمعونات، والتأمين الصحي للمجتمع، والحد من التأثيرات البيئية لأنشطتها (حسن، 2017).

7.2.2. الإفصاح في التنمية المستدامة:

قيام الشركة بإرفاق فقرات إيضاحية مع القوائم المالية السنوية تخص تأثير أنشطة الشركة على البيئة المحيطة بها؛ مثل كميات الموارد الطبيعية المستهلكة، ومن الانبعاثات الحرارية، وجميع العوامل التي تؤثر على التنمية مستقبلاً بالإضافة للخطط التي تدير عليها الشركة للحد من تأثيراتها على البيئة في المستقبل، بما لها من انعكاس سلبي على مستقبل الأجيال؛ فكلما كانت هناك خطط تنموية جيدة وواضحة، فإن ذلك يؤدي إلى التنمية المستدامة والتطوير والإبداع (أبو عرابي، 2018).

8.2.2. العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي:

ترتكز أهم جوانب الحوكمة في الشفافية والإفصاح عن المعلومات الدقيقة حول الوضع المالي والإداري في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة من خلال التقارير السنوية وإيضاحاتها المتممة وغيرها من وسائل أخرى وعادة تكون ذات تأثير فعال على أسعار الأسهم وسوق المال (Madhani, 2014).

وقد تناولت العديد من الدراسات تأثير آليات حوكمة الشركات على طبيعة ومدى الإفصاح الطوعي، من خلال اختبار تأثير بعض آليات الحوكمة مثل حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وملكية مجلس الإدارة، وازدواجية الأدوار، وقد أظهرت نتائج مختلفة ومتضاربة للعديد من هذه العناصر، حيث تشير نظرية الوكالة إلى أن المجالس الكبيرة بما تملكه من تنوع الخبرات يمكن أن تكون محورا مهماً في مراقبة المجلس عند اتخاذ قرارات طويلة المدى، كما أنها أقل احتمالية للتحكم من قبل الإدارة، ويكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح الطوعي من

حيث مدى ونوع الإفصاح في التقارير السنوية والإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر، وعلى العكس يرى البعض بأن المجالس الكبيرة قد يكون لها تأثير سلبي وكلما صغر المجلس كلما كان له تأثير فعال وحيد على تعزيز الأداء والإفصاح، ومن حيث عدد اجتماعات مجلس الإدارة تشير نظرية الوكالة إلى تأثير تكرار عدد الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة على قوة عنصر حوكمة الشركات، وانعكاس تأثيرها على الإفصاح وكفاءة أداء الشركة وزيادة قوتها الاقتصادية، وأن تكرار الاجتماعات وطول وقتها يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح الطوعي (أحمد، 2020).

ومن حيث استقلال أعضاء المجلس عادة ما يتكون مجلس الإدارة من نوعين من الأعضاء، من الداخل وهم المديرين التنفيذيين ويكون لديهم مسؤوليات أكبر حيث يعملون كمديرين للأنشطة المالية أو التسويقية أو غيرها، ثم أعضاء غير تنفيذيين من الخارج ولا يكونون جزء من فريق الإدارة التنفيذي، وتشير زيادة تسمية الأعضاء غير التنفيذيين إلى التنفيذيين إلى المدى العام لاستقلالية المجلس، فيرى البعض وجود علاقة إيجابية حيث أن مجالس الإدارة التي بها عند أكبر من الأعضاء المستقلين تكون أكثر نشاطا وفعالية من حيث الرقابة على الإدارة التنفيذية وعدم التحيز وتقديم المزيد من المعلومات المستقبلية والإستراتيجية للجمهور، والتأكد من عدم وجود غش في القوائم المالية، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي، وتوصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (Herath, and Altamimi, 2017).

وفيما يتعلق بازدواجية الأدوار والتي تعني الجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، الشيء الذي يؤثر على فعالية رقابة المجلس وإدارة الأرباح، ويؤدي إلى توليد حافز لدى الشخص لتحقيق مصالح شخصية، ويرى آخرون وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الأدوار (Al-Shammari and Al-Sultan, 2010).

يرى الباحث في هذا المبحث ما للإفصاح الطوعي من أهمية كبيرة ومعززة للإفصاح الإجمالي لأن أصحاب المصالح يحتاجون إلى معلومات وإفصاحات أكثر حتى يستثمرو دون مخاطرة أو أقل نسبة مخاطرة، لذلك يجب على الإدارة أن تتمتع بالقدرة على التحكم في المعلومات وتحديد إفصاحها لمستخدمي البيانات المالية، وأن التلاعب بالمحتوى المفصوح عنه يؤدي إلى عرض القوائم المالية في كثير من الحالات بإظهار المركز المالي للشركات على غير حقيقته مما تسبب للعديد من الشركات بإعلان إفلاسها دون سابق إنذار، على الرغم من أن إدارة هذه الشركات تلتزم بالحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، مما يشير إلى أن الحد الأدنى من الإفصاح الإجمالي لا يلبي احتياجات مستخدمي التقارير.

3.2 المبحث الثالث: واقع الحوكمة والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

1.3.2. المرحلة التأسيسية لبورصة فلسطين:

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية "بورصة فلسطين" في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة، حيث بدأت أولى جلسات التداول في 18 شباط لعام 1997م، وفي مطلع شباط من العام 2010م كانت أول بورصة عربية تسمح باستخدام التقنية الإلكترونية والآلية للتداول بالأوراق المالية؛ وبالرغم من بدايتها المتواضعة فقد حافظت على نمو مستمر من حيث عدد الشركات المدرجة، وكان التطور المهم لتحويلها إلى شركة مساهمة عامة، تجاوزاً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول من نفس العام، أعلنت للسوق عن هويتها المؤسسية الجديدة؛ لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية، متخذة من "فلسطين الغرض" شعاراً لها؛ وتعمل بورصة فلسطين تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وذلك طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004م، وتسعى البورصة إلى العمل على تنظيم التداول في الأوراق المالية عبر القوانين والأنظمة الحديثة، التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن، وقد حصلت البورصة في عام 2009م ضمن التصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين المركز الـ (33) عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية؛ أما على صعيد الشركات المدرجة، فقد بلغ عدد الشركات المسجلة (48) شركة مدرجة في بورصة فلسطين بإجمالي قيمة سوقية بتاريخ (24/11/2020)، وتبلغ نحو 3.8 مليار دولار (موقع بورصة فلسطين، نبذة، 2021).

2.3.2. واقع الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:

تلتزم بورصة فلسطين بمبادئ الحوكمة، وتؤمن بنجاحها على المدى الطويل مرتبط بمسؤوليتها اتجاه المساهمين وأصحاب المصالح، الهيكل المؤسسي يلتزم بالمعايير المتقدمة في الحوكمة، وبصفتها واحدة من مكونات الاقتصاد الوطني تساهم في تعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة في فلسطين، وتسعى لخلق نموذج يحتذى به في هذا المجال من خلال إدارتها لسوق مالي منظم وقانوني في بنيته ونزيه وشفاف في معلوماته، ولذلك تطلب من جميع الأطراف ذات العلاقة من المساهمين وأصحاب المصالح بالمساهمة في تعزيز جودة البورصة من خلال ممارسة مبادئ الحوكمة الرشيدة (موقع بورصة فلسطين، الحوكمة، 2021).

1.2.3.2. متوسط حجم مجلس الإدارة:

يعتبر حجم مجلس الإدارة أحد ابعاد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والجدول التالي يوضح حجم مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاعات.

جدول 1.2: حجم أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020).

متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة			
السنة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار
2014	8.80	9.25	9.43
2015	8.40	9.25	9.43
2016	8.40	9.25	9.14
2017	8.40	9.25	9.29
2018	8.30	9.75	9.57
2019	8.20	9.75	9.29
2020	8.10	9.75	9.29
المتوسط	8.37	9.46	9.34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات.

نلاحظ من جدول (1.2) أن متوسط عدد أعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للقطاع الصناعي بلغ (8.37)، كما نلاحظ أن عام 2014 سجل أعلى عدد أعضاء مجلس إدارة في القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث بلغ (8.80)، وانخفض عدد أعضاء مجلس الإدارة في القطاع الصناعي إلى (8.10) في عام 2020.

أما قطاع الخدمات فقد بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة في قطاع الخدمات (9.46) خلال الفترة (2014-2020)، وتعتبر الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات الأكبر من حيث عدد أعضاء مجلس الإدارة، ونلاحظ زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات إلى (9.75) خلال عام 2020، مقارنة مع (9.25) عام 2014.

وجاءت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار في المرتبة الثانية من حيث عدد أعضاء مجلس الإدارة، حيث بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة (9.34) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ وجود تذبذب بسيط في عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

بقطاع الاستثمار حيث انخفضت إلى (9.29) خلال عام 2017 مقارنة مع عام 2014. ومن ثم ارتفعت إلى (9.57) خلال عام 2018.

2.2.3.2. متوسط نسبة تركيز الملكية:

يعتبر نسبة تركيز الملكية أحد ابعاد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم قياسه من خلال نسبة ملكية أسهم الشركة من قبل أكبر 5 ملاك في نهاية العام،

جدول 2.2: متوسط نسبة تركيز الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020).

نسبة حصص كبار الملاك من الشركة			
السنة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار
2014	54.39	54.75	67.63
2015	54.52	54.79	67.39
2016	55.51	55.04	66.91
2017	56.56	54.89	65.83
2018	57.33	54.71	68.20
2019	58.68	54.65	66.81
2020	59.38	54.70	65.41
المتوسط	56.63	54.79	66.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات.

نلاحظ من جدول (2.2) أن متوسط نسبة تركيز الملكية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للقطاع الصناعي بلغ (56.63)، كما نلاحظ أن عام 2014 سجل أقل متوسط في نسبة تركيز الملكية في القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث بلغ (54.39)، وارتفع متوسط نسبة تركيز الملكية تدريجياً في القطاع الصناعي إلى أن وصل أعلى ما يمكن (59.38) في عام 2020.

أما قطاع الخدمات فقد بلغ متوسط نسبة تركيز الملكية في قطاع الخدمات (54.79) خلال الفترة (2014-2020) وهي أقل نسبة في القطاعات الثلاثة، ونلاحظ وجود تذبذب بسيط في متوسط نسبة تركيز الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات إلى (54.70) خلال عام 2020، مقارنة مع (54.75) عام 2014، وجاءت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار الأكبر من حيث متوسط نسبة تركيز الملكية، الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع

الاستثمار في المرتبة الأولى من حيث متوسط نسبة تركيز الملكية، حيث بلغ متوسط نسبة تركيز الملكية (66.88) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ وجود تذبذب بسيط في متوسط نسبة تركيز الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار حيث انخفضت إلى (65.41) خلال عام 2020 مقارنة مع عام 2018 حيث كانت أعلى نسبة وهي (68.20).

3.2.3.2. متوسط عدد لجنة المراجعة:

يعتبر عدد لجنة المراجعة أحد ابعاد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مما له من أهمية في المراجعة المالية وتقييم اعمال الشركات، وهذا يترتب على حجم الشركة.

جدول 3.2: متوسط عدد لجنة المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020).

متوسط عدد لجنة المراجعة			
السنة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار
2014	2.00	2.20	2.63
2015	2.09	2.20	2.63
2016	2.64	2.20	2.50
2017	3.00	2.00	2.75
2018	3.09	2.00	2.88
2019	3.09	2.00	3.38
2020	3.09	2.00	3.25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات.

نلاحظ من جدول (3.2) أن متوسط عدد لجنة المراجعة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للقطاع الصناعي بلغ (2.71)، كما نلاحظ أن عام 2014 سجل أدنى متوسط في عدد لجنة المراجعة في القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث بلغ (2.00)، وارتفع متوسط عدد لجنة المراجعة في القطاع الصناعي إلى (3.09) واستقر في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

أما قطاع الخدمات فقد بلغ متوسط عدد لجنة المراجعة في قطاع الخدمات (2.09) خلال الفترة، وتعتبر الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات الاقل من حيث متوسط عدد لجنة المراجعة، ونلاحظ انخفاض متوسط عدد لجنة المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات إلى (2.00) خلال الفترة (2017-2020)، مقارنة مع (2.20) خلال الفترة (2014-2016).

وجاء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار في المرتبة الأولى من حيث متوسط عدد لجنة المراجعة، حيث بلغ متوسط عدد لجنة المراجعة (2.86) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ أن اقل متوسط كان (2.5) خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2019 الذي سجل أعلى متوسط (3.38).

4.2.3.2. متوسط ازدواجية دور المدير التنفيذي:

يعتبر ازدواجية دور المدير التنفيذي أحد ابعاد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين،

جدول 4.2: متوسط ازدواجية دور المدير التنفيذي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020).

متوسط ازدواجية دور المدير التنفيذي			
السنة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار
2014	0.50	0.50	1.00
2015	0.50	0.50	0.50
2016	0.25	0.50	0.50
2017	0.25	0.50	0.00
2018	0.25	0.50	0.50
2019	0.50	0.50	0.50
2020	0.75	0.50	0.50
المتوسط	0.43	0.50	0.50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات.

نلاحظ من جدول (4.2) أن متوسط الازدواجية في دور المدير التنفيذي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للقطاع الصناعي بلغ (0.43)، كما نلاحظ أن الفترة (2016-2018) سجل أدنى متوسط الازدواجية في دور المدير التنفيذي في القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتعتبر الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الصناعة الاقل من حيث متوسط الازدواجية في دور المدير التنفيذي، حيث بلغت (0.25)، وارتفع متوسط الازدواجية في دور المدير التنفيذي في القطاع الصناعي إلى (0.75) في عام 2020.

أما قطاع الخدمات وقطاع الاستثمار فقد بلغ متوسط الازدواجية في دور المدير التنفيذي في قطاع الخدمات (0.50) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ ثباتها على نفس المتوسط (0.50) طوال الفترة قيد الدراسة، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن عام 2014 في قطاع الاستثمار سجل أعلى متوسط في كافة القطاعات والأعوام حيث بلغ متوسط الازدواجية في دور المدير التنفيذي (1.00) و (0.00) في عام 2017.

5.2.3.2. متوسط الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة:

إن استقلال أعضاء مجلس الإدارة يساهم في دعم فعالية المجلس كآلية لحوكمة الشركات مما يحد من الاستغلال الإداري، حيث أن استقلالهم يعزز من فعالية الرقابة في الشركة، ويحد من تضارب المصالح بين المدراء والمساهمين، والجدول التالي يوضح متوسط الاستقلالية في مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاعات

جدول 5.2: متوسط الاستقلالية في مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020).

متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة			
السنة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار
2014	0.861	0.938	0.855
2015	0.861	0.938	0.931
2016	0.882	0.938	0.931
2017	0.874	0.938	0.956
2018	0.887	0.820	0.936
2019	0.859	0.820	0.936
2020	0.806	0.820	0.925
المتوسط	0.861	0.887	0.924

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات.

نلاحظ من جدول (5.2) أن متوسط الاستقلالية في أعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للقطاع الصناعي بلغ (0.861)، كما نلاحظ أن عام 2018 سجلت أعلى استقلالية في مجلس إدارة في القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث بلغ (0.887)، وانخفضت استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في القطاع الصناعي إلى (0.806) في عام 2020.

أما قطاع الخدمات فقد جاءت شركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة، فقد بلغ متوسط الاستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في قطاع الخدمات (0.887) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ أن متوسط الاستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات إلى (0.938) خلال الفترة (2014-2017)، وفي الفترة ما بين (2018-2020) كان متوسط الاستقلالية (0.820).

وجاءت شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين في المرتبة الأولى من حيث الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة، حيث بلغ متوسط الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة (0.924) خلال الفترة (2014-2020)، وتعتبر الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار الأكبر من حيث الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة، ونلاحظ وجود تذبذب في الاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار حيث كانت اخفض ما يكون بمتوسط (0.931) خلال العامين (2015-2016). ومن ثم ارتفعت إلى (0.956) خلال عام 2017 ثم تراجعت حتى (0.925) في عام (2020).

6.2.3.2. اجمالي مستوى الإفصاح الطوعي:

يعتبر الإفصاح الطوعي هو المتغير التابع في هذه الدراسة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تم قياس المتغير التابع عن طريق عمل قائمة بنود للإفصاح الطوعي على شكل جدول، مكونة من 46 بنداً وتم تقسيمها إلى 4 محاور

جدول 6.2: متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020).

متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي			
السنة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار
2014	0.466	0.387	0.394
2015	0.466	0.387	0.394
2016	0.460	0.387	0.394
2017	0.460	0.387	0.394
2018	0.460	0.387	0.394
2019	0.460	0.387	0.394
2020	0.460	0.387	0.394
المتوسط	0.462	0.387	0.394

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات.

نلاحظ من جدول (6.2) أن متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للقطاع الصناعي بلغ (0.462)، كما نلاحظ تذبذب بسيط في متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي في القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تراوح بين (0.460-0.466).

أما قطاع الخدمات فقد جاءت شركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات في المرتبة الثالثة من حيث متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي، فقد بلغ متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي في قطاع الخدمات (0.387) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ أن متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الخدمات ثابتة (0.387) خلال الفترة (2014-2020).

وجاءت شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين في المرتبة الثانية من حيث متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي، حيث بلغ متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي (0.394) خلال الفترة (2014-2020)، ونلاحظ ثبات في متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بقطاع الاستثمار بمتوسط (0.394).

3.3.2. واقع الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:

اهتمت البورصة الفلسطينية من بدايتها بمواكبة التطورات العالمية، فكان قانون رقم 12 لعام 2004م، الملزم للشركات المدرجة بالإفصاح عن البيانات المالية السنوية والمرحلية، وايضاً عن المعلومات التي تؤثر على ربحية الشركة أو المركز المالي، والإفصاح عن مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العمومية العادية والغير عادية، ثم بعد ذلك قانون رقم 1 لعام 2012م، الهادف لرفع مستوى الإفصاح، وتوفير كل المعلومات الخاص بالمتعاملين في قطاع الأوراق المالية، وألزم القانون الشركات المدرجة بضرورة إنشاء موقع إلكتروني للشركة، يتضمن جميع المعلومات والتقارير التي تُهم المستثمرين، كما تم تعديل التعليمات الصادرة عن هيئة سوق المال لعام 2004م الخاصة بالإفصاح؛ ليشمل الإفصاح عما يلي (www.pcma.ps):

1. المكافآت والرواتب والمنافع للرئيس ولأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. السياسات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في الشركة.
3. الإفصاح عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحتها في التقرير السنوي.
4. قيام الشركة بإنشاء موقع إلكتروني خاص بها، حيث يتضمن كافة المعلومات والبيانات والتقارير التي تهم المستثمرين (الداعور، وآخرون، 2018: 804).

لقد وضعت بورصة فلسطين خطوات أساسية مهمة في مجال الإفصاح حيث ألزمت الشركات المدرجة بالإفصاح في إطار المعايير والفترات القانونية المحددة، وقد ذكرت بورصة فلسطين أن الشركات

المدرجة عليها أن تقوم بالإفصاح من خلال خمس مراحل في العام، وهي كالاتي:

1. الإفصاح عن البيانات والقوائم الختامية السنوية الأولية في خلال 45 يوماً من انتهاء السنة.
2. الإفصاح عن البيانات السنوية عبر إصدار التقرير السنوي خلال ثلاثة شهور من انتهاء السنة المالية.
3. الإفصاح عن بيانات الربع الأول خلال شهر من انتهاء الربع الأول.
4. الإفصاح عن بيانات النصف الأول خلال 45 يوماً من انتهاء النصف الأول.
5. الإفصاح عن بيانات الربع الثالث خلال شهر من انتهاء الربع الثالث.

ايضاً على الشركات المدرجة ملتزمة بالإفصاح يومياً عن جميع الأمور الجوهرية التي تؤثر على ربحية الشركة أو المركز المالي للشركة، أو أسعار أسهم الشركة؛ وتقوم بورصة فلسطين بنشر جميع الإفصاحات عند استلامها على موقعها الإلكتروني الخاص، ويتم توزيع الإفصاحات على وسائل الإعلام وشركات الأوراق المالية الأعضاء ليتمكن عملائهم من الاطلاع عليها، وتقوم بورصة فلسطين بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال بمتابعة الشركات الغير ملتزمة وتتكاسل في الإفصاح، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لحماية حقوق المستثمرين في هذه الشركات، ولتحقق أكبر قدر من الشفافية التي تعزز كافة أسس التداول العادل (بورصة فلسطين، 2020).

قرر مجلس الإدارة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تحديث نظام الإفصاح لدى بورصة فلسطين؛ لتعزيز قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، بالاعتماد على معلومات أكثر دقة وشفافية؛ وينص هذا القرار على إلزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالتأكد من إفصاحها للربعين الأول والثالث من قبل مدقق خارجي، وإلزامية استخدام الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني عند قيام الشركة بالإفصاح المالي والمعلوماتي، باللغتين العربية والإنجليزية وفق النموذج الذي تعتمده البورصة بهذا الشأن، وتضمن هذا القرار ضرورة تفعيل الزاوية الخاصة بالتواصل مع جمهور المستثمرين عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة ووفقاً للقرار، يتوجب على الشركات التي تتجاوز خسائرها التراكمية أكثر من 20% من رأس مال الشركة إرفاق تحليل تفصيلي للخسائر بالمقدار، والنسبة مع رأس المال، والأسباب الرئيسية لهذه الخسائر، بالتاريخ، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجتها.

ويمنح القرار البورصة صلاحية إضافة علامة مميزة بجانب اسم الشركة على الشاشة الخاصة بالتداول المعروضة أمام جمهور المستثمرين، التي تفيد بنسبة الخسائر المتراكمة للشركة، وهي اللون الأصفر للشركة التي بلغت خسائرها التراكمية من رأس المال ما بين 20% إلى 50%، في حين سيُشير اللون الأحمر للشركات التي تجاوزت خسائرها التراكمية أعلى من 50% من رأس مالها (هيئة سوق رأس المال، 2020).

وضح الباحث في هذا المبحث واقع الحوكمة والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، المرحلة التأسيسية لبورصة فلسطين، واقع الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، الرسومات البيانية للقطاعات حسب الأبعاد (متوسط حجم مجلس الإدارة، متوسط نسبة تركيز الملكية، لجنة المراجعة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، اجمالي مستوى الإفصاح)، وواقع الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4.2 الدراسات السابقة

1.4.2. تمهيد:

تناول هذا المبحث بعض الدراسات التي ركزت على أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي، حيث ركزت الأدبيات والدراسات السابقة على أهمية حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي، كما اختلفت الدراسات السابقة من حيث الأبعاد لتوصيف هذه العملية وتعددت الطرق والمناهج المستخدمة في هذا المجال كما سيتضح في الفصل القادم.

إن الدراسات السابقة التي تناولت دراسة أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي متعددة ومتنوعة في الدول المتقدمة والنامية، لذلك ركزت الدراسة على تلخيص أهم الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية.

2.4.2. الدراسات المحلية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي:

1. دراسة (النجار، 2021)، بعنوان: "أثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

تعرفت هذه الدراسة على أثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى ويتكون مؤشر الإفصاح من 60 عنصراً، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية والخدمية والاستثمارية الفلسطينية المساهمة العامة والمسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وبلغ عددهم (34) شركة، وقد كانت عينة الدراسة شاملةً للشركات التي توفرت بياناتها، ولم تتوقف عن التداول خلال فترة الدراسة، وبلغت 27 شركة، وتم استثناء 7 شركات لم تتوفر لها البيانات للفترة من (2014-2019)، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أنّ مستوى الإفصاح الطوعي لدى الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين تحت المتوسط بنسبة 30%، أنّ الإفصاح الطوعي له أثر إيجابي في تحسين جودة الإبلاغ المالي، عدم وجود أثر للمتغير المستقل للإفصاح الطوعي، المتمثل في الإفصاح عن: (المعلومات العامة للشركة، نشاط الشركة ووضعها المستقبلي، النسب المالية ونتائج التحليل المالي) على جودة الإبلاغ المالي، وجود أثر للمتغير المستقل المتمثل في (الإفصاح عن معلومات الإدارة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح عن دور الشركات في التنمية المستدامة) على تحسين جودة الإبلاغ المالي المقاسة من خلال دقة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2. دراسة (السويركي، 2021)، بعنوان: "أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين".

فحصت هذه الدراسة أثر آليات حوكمة الشركات بلغ مستوى الإفصاح الاختياري، للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك الهدف تم إتباع منهاج تحليل المحتوى والقياسي الكمي، وتكون مجتمع الدراسة من (12) شركة عن الفترة (2015-2019) تم جمع البيانات من التقارير السنوية للشركات، وقد اتبع نموذج التأثيرات المشتركة لتحليل البيانات المقطعية الزمنية (Data Panel) وأسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها

- وجود أثر إيجابي معنوي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.
- وجود أثر إيجابي معنوي لتركز الملكية على الإفصاح الاختياري.
- ووجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري.
- لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري.

3. دراسة (الهباش، 2020)، بعنوان: "خبرة لجان التدقيق كمتغير وسيط بين الإفصاح الطوعي والقيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

أبرزت الدراسة الدور الوسيط لخبرة لجان التدقيق كمتغير وسيط في العلاقة بين الإفصاح الطوعي والقيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على تحليل المحتوى التقارير المالية المنشورة للبنوك المدرجة من خلال الرجوع إلى ما جاء في الدراسات السابقة، والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ولقياس أثر خبرة لجان التدقيق كمتغير وسيط بين الإفصاح الطوعي والقيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، تم إجراء مسح على القيمة السوقية وخبرة لجان التدقيق ومكونات الإفصاح الطوعي والتي اتفقت وأجمعت أدبيات البحث على أنها (30) مكون إفصاح طوعي تتناسب مع البيئة الفلسطينية، أما الجانب التطبيقي من هذه الدراسة فقد استخدم المنهج الكمي من خلال السلاسل الزمنية من العام 2014م إلى العام 2018م للبنوك مدرجة في بورصة فلسطين والتي تمثل مجتمع هذه الدراسة وبياناتها، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود أثر إيجابي لمعلومات البيئة المحيطة للبنك وكذلك التحليلات المالية وغير المالية ومعلومات الحوكمة، على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لعنصر الخبرة المالية للجان التدقيق، عدم وجود أثر لمعلومات عن العاملين في البنك على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لعنصر الخبرة المالية للجان التدقيق.

4. دراسة (الزين، 2020)، بعنوان: "أثر ممارسات حوكمة الشركات على قيمة الشركات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين".

تعرفت هذه الدراسة على أثر ممارسات الحوكمة على قيمة الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة للشركات المالية عينة الدراسة خلال الفترة 2014م إلى 2019م من خلال التقارير السنوية المنشورة للشركات المالية على موقع بورصة فلسطين والبالغ عددها (12) شركة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت متغيرات الدراسة من المتغيرات المستقلة تتمثل في (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، حجم لجنة الحوكمة) وقياس المتغير التابع قيمة الشركات من خلال مقياس (Q-Tobin's) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة)، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها يوجد تأثير إيجابي لكل من (الرافعة المالية، حجم الشركة وجود لجنة الحوكمة) على قيمة الشركات المالية، وجود أثر عكسي لكل من (نسبة الملكية الإدارية، نسيه تركيز الملكية، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) على قيمة الشركات المالية، وعدم وجود أثر لكل من (حجم مجلس الإدارة، المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة، وعمر الشركة) على قيمة الشركات المالية.

5. دراسة (أبو جليبة، 2020) بعنوان: "أثر الإفصاح الاختياري على تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين".

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإفصاح الاختياري، وأثره على تخفيض تكاليف الوكالة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وجمع البيانات، وتم استخدام المنهج الكمي من خلال استخدام البيانات المقطعية، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى ووضع مؤشر يحتوي على 46 عنصراً، وتضمنت عينة الدراسة جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها 13 شركة، ولم يتم استبعاد أي شركة، خلال الفترة من 2014 وحتى 2018، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها توجد علاقة طردية للإفصاح الاختياري عن (المعلومات العامة للشركة، نشاط الشركة ووضعها المستقبلي، المعلومات عن الإدارة، المسؤولية المجتمعية والبيئية، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، المعلومات عن العاملين في الشركة على تخفيض تكاليف الوكالة)، يوجد أثر للإفصاح الاختياري عن معلومات (الأسهم، وحملة الأسهم، وتكاليف البحث والتطوير، والمعلومات عن الحوكمة) على تخفيض تكاليف الوكالة.

6. دراسة (حمد، 2019)، بعنوان: "أثر محددات الحوكمة على الإفصاح دراسة عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية"

كشفت الدراسة عن أثر محددات الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولقد اختارت الدراسة جميع الشركات في قطاعي المصارف والتأمين المدرجة في بورصة فلسطين كعينة للدراسة الحالية للفترة 2014-2017م، والتي تتوفر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود تأثير لمحددات الحوكمة (أعضاء مجلس الإدارة - عدد اجتماعات مجلس الإدارة - استقلالية لجنة التدقيق عدد أعضاء لجنة التدقيق الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، باستثناء متغير ازدواجية رئيس مجلس الإدارة.

7. دراسة (الشاعر، 2019)، بعنوان: "تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين".

تعرفت الدراسة على أثر خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي، للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف فقد أتبع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتحليل المحتوى لتلك التقارير، التي تعتبر مجتمع هذه الدراسة للمصارف الستة من العام 2009م إلى العام 2017م، وهي 54 تقرير متوفرة على موقع البورصة بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلائم هذه العلاقات بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع منها تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (E-views)، وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها أن نسبة الإفصاح الطوعي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بلغت 67%، أن معظم خصائص لجنة التدقيق لا تؤثر على الإفصاح الطوعي، وهي حجم لجنة التدقيق، واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، والخبرة المالية لعضو لجنة التدقيق، ونسبة حضور الاجتماعات، أما الخاصيتين من خصائص لجنة التدقيق التي تؤثر على الإفصاح الطوعي فهي عدد اجتماعات لجنة التدقيق، ونسبه الأسهم المملوكة لعضو لجنة التدقيق.

8. دراسة (الزنت، 2019)، بعنوان: "الإفصاح الاختياري وأثره على جودة التقارير المالية عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

كشفت الدراسة عن أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية: قطاع المصارف والتأمين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل الإحصائي (E-Views)، ولقد اختارت الدراسة جميع الشركات في قطاعي المصارف والتأمين المدرجة في بورصة فلسطين كعينة للدراسة للفترة 2013-2017، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود تأثير للإفصاح الاختياري عن (المعلومات العامة للشركة، نشاط الشركة، معلومات الأسهم وحملة الأسهم، معلومات عن الإدارة، المسؤولية المجتمعية والبيئية، نتائج ونسب التحليلات المالية، معلومات عن العاملين، معلومات عن الحوكمة) على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

9. دراسة (الكبيجي، 2019) بعنوان: "دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني".

هدفت الدراسة لمعرفة دور وتأثير الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني من خلال تطبيق مؤشرات حوكمة القطاع العام العالمية التي قام في تطويرها البنك الدولي وهي المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي، وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال الاستبانة اداة لجمع البيانات وتم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة حيث تم استخدام 16 وزارة ومؤسسة من أصل 38 وزارة ومؤسسة واختيار عدد 10 موظفين من وزارة ومؤسسة مع ضمان التمثيل حسب الجنس والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة الشخصية وتم استرداد 140 استبانة من أصل 160 تم توزيعها، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها الاجماع على وجود علاقة تأثيريه لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر الباحثين، كما أظهرت الدور الفاعل لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد.

10. دراسة (صايح، 2018) بعنوان: "أثر تطبيق الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من وجهة نظر العالمين فيها، استخدام المنهج الوصفي لإنجاز اهداف الدراسة من خلال الاستبانة اداة لجمع البيانات واشتملت عينة الدراسة على 112 من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 162، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كان بدرجة جيدة وبمتوسط حسابي بلغ (70.5%)، أن مستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بدرجة عالية نسبية وبمتوسط حسابي بلغ نسبته (83.4%)، وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مما يدل على أن زيادة فاعلية تطبيق مبادئ الحوكمة ينعكس على تحسين مستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أن هناك علاقة قوية بين أربع متغيرات مستقلة مجتمعة ولها أثر في الأداء المؤسسي وهي مبدأ الشفافية، والشفافية والمسؤولية الاجتماعية.

11. دراسة (عودة، 2017)، بعنوان: "أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

فحصت الدراسة تأثير كل من حوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما تهدف إلى معرفة مستوى الإفصاح الاختياري لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وتم اختيار متغيرات الدراسة من مجموعة من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وهي (نسبة عدد المدراء غير التنفيذيين، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، ووجود لجنة المراجعة)، ومجموعة أخرى من المتغيرات المتعلقة بخصائص الشركات وهي (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، الربحية، وحجم مكتب التدقيق)، وتم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (48) شركة والموزعة على خمسة قطاعات مختلفة، وهي (البنوك، التأمين، الاستثمار، الخدمات، والصناعة، والتي تم تداول أسهمها خلال الفترة الواقعة بين (31/12/2013 حتى 31/12/2016)، وقد اشتملت عينة الدراسة (28) شركة، وهي جميع الشركات غير المالية المساهمة المسجلة ببورصة فلسطين والتي تتوفر عنها بيانات كمية كاملة عن فترة الدراسة، وهي فترة أربع سنوات، ولقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن مستوى

الإفصاح الاختياري في فلسطين تحت المتوسط، وجود تأثير سلبي لمتغير الربحية فقط على مستوى الإفصاح الاختياري، عدم وجود تأثير للحوكمة في الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3.4.2. الدراسات العربية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الاختياري:

1. دراسة (أحمد، 2020) بعنوان: "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي".

هدفت الدراسة لاختبار أثر آليات الحوكمة على الإفصاح الاختياري وفحص وجود علاقة تفاعلية بينهما للتأثير على الأداء (تكاملية/ استبدالية/ مستقلة) وذلك بالتطبيق على 30 شركة مقيدة في سوق الأسهم في دولة السعودية وذلك في الفترة ما بين 2017-2019، وتم تطوير مؤشر الإفصاح الاختياري المكون من 40 بنداً ومؤشر للحوكمة مكون من 25 بنداً تم استخراجهم من لائحة الحوكمة السعودية، وتم عمل اختبار للعلاقة مع ستة متغيرات مهمة و رئيسية و هي (حجم واجتماعات مجلس الإدارة وحجم واجتماعات لجنة المراجعة واستقلالية المجلس إضافة لملكية المجلس) إضافة لما سبق تم اختبار متغيرات حجم مكتب المراجعة وحجم وعمر الشركة والرافعة المالية وتم عمل اختبارات للفرضيات باستخدام regression analysis Pearson correlation, one way ANOVA, multivariate invariant/ الاختياري (38.65%)، بينما كان مؤشر الحوكمة (56.75%)، ووجود علاقة مؤثرة للحوكمة على سلوك الإفصاح الاختياري، ومعنوية تأثير متغيرات الحوكمة على الإفصاح الاختياري باستثناء العديد من الاجتماعات لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وجود أثر معنوي لمتغيرات الحوكمة على الإفصاح الاختياري مع استثناء عمر الشركة، وعلى الأداء العالي باستثناء حجم الشركة، مع تأثير مكتب المراجعة على الأداء في المستقبل.

2. دراسة (طه، 2019)، بعنوان: "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت: مع دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة للتوصل لأثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت، واعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج العلمي الحديث، المنهج الاستقرائي الاستنباطي المشترك؛ من خلال الاطلاع على الدراسات المكتبية واستقراء الكتب والمقالات وتحليل

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث في مجال حوكمة الشركات، ومجال الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الإنترنت، للوقوف على أثر بعض آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الإنترنت في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم الاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث، ثم تعريف متغيرات البحث للاختبار الميداني بالتطبيق على مجموعة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك لبيان صحة الفرضيات وتحليل النتائج ، والاجابة على تساؤلات البحث، من ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

تعد حوكمة الشركات أداة فعالة لضمان الإفصاح الجيد، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركة، وطمأنة المستثمرين أن أموالهم توظف بالشكل الأمثل الذي يضمن حماية مصالحهم، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، يؤدي تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بالشركة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة المراجعة الداخلية، خصائص لجنة المراجعة، ازدواجية المدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الإنترنت في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية.

3. دراسة (منذر، 2019)، بعنوان: "تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الأردن الشركات المدرجة لدى بورصة عمان تأثير حوكمة الشركات على الكشف الطوعي في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

Study (Munther, 2019) entitled: "Effect of Corporate Governance Rules on voluntary Disclosure in Jordanian corporations listed with the Amman stock Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير قواعد حوكمة الشركات باستخدام عدة قواعد (حجم مجلس الإدارة ، وحجم لجنة التدقيق ، ونسبة ملكية الأسرة) و تأثيرها على مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المقيدة في بورصة عمان (بورصة عمان)، أجريت الدراسة بناء على التقارير السنوية للسوق الأول والتي تضم 55 دولة، تم تطبيق تحليل المحتوى لجمع البيانات المطلوبة من عدة قطاعات (مالية، التأمين والخدمات والصناعة) من (2016-2017)، اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي كمي لتحقيق أهداف دراسة المتغيرات المستقلة وبيان تأثيرها على المتغير التابع، لما يصنف على أنه الإجراءات المنهجية التي تساعد في صياغة الموضوعات التحليلية وإيجاد أهمها وانتقادها وبناء الحقائق وصياغة التعميمات، وتشير النتائج إلى ما يلي سلبية الارتباط بين نسبة ملكية الأسرة وحجم لجنة المراجعة

ومستوى الإفصاح الطوعي، أظهرت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة له علاقة إيجابية كبيرة بمستوى الإفصاح الطوعي، أن قواعد حوكمة الشركات (حجم أعضاء مجلس الإدارة ، وحجم لجنة التدقيق ، ونسبة ملكية الأسرة) إيجابية كبيرة مع مستوى الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في بورصة عمان في الحدود بيئة السوق.

4. دراسة (الشنطي، 2019) بعنوان: "أثر الحوكمة في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية"

هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور الإفصاح الاختياري في إرشاد صانعي قرارات مستخدمي التقارير المالية والقياس لكمية و نوعية الإفصاح الاختياري في التقارير المالية كل سنة لصالح الشركات الخاصة بالتأمين الأردني، إضافة لذلك توضيح دور الحوكمة في زيادة مستوى كفاءة الإفصاح الاختياري لشركات التأمين الأردنية، وتم تصميم استبانة لتجميع البيانات والمعلومات التي لها علاقة بالدراسة فقد تم توزيع الاستبانة على شركات التأمين الأردنية، وبعد الانتهاء من جمع الاستبانة ومعالجة المعلومات والبيانات عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي ال SPSS وذلك حسب غرض الدراسة بالاعتماد على أساليب القياس للمتغيرات بحيث تم تطويعها و توظيفها لنتناسب مع فرضيات الدراسة ومتغيراتها، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود علاقة قوية بين الحوكمة والإفصاح الاختياري لشركات التأمين في دولة الأردن، أدت أبعاد الحوكمة لتغيير في الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية، إضافة لذلك إن الحوكمة قد أدت لزيادة الإفصاح الاختياري لدى الشركات بإطارها العام.

5. دراسة (علي وآخرون، 2018) بعنوان: "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية في مصر".

فحصت العلاقة بين حوكمة الشركات المساهمة في دولة مصر والإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لمجموعة دراسة تتمثل بالشركات المساهمة المصرية المساهمة التي تم تسجيلها في البورصة والبالغ عددها 70 شركة مساهمة مصرية وكان هذا خلال فترة خمسة متغيرات لها علاقة بتطبيق حوكمة الشركات، وكانت هذه المتغيرات هي الاستقلال لأعضاء مجلس الإدارة وحجمه والازدواجية في دور المدير التنفيذي الأول وتركز الملكية ووجود لجنة خاصة بالمراجعة، وإضافة لتلك المتغيرات كان هناك أربع متغيرات أخرى ضابطة وهي حجم الشركة وأداءها والرفع المالي وحجم مكتب المراجعة. وكان الإفصاح الاختياري مكون من 78 بنداً تتمثل في خمس مجموعات فرعية للإفصاح قامت الدراسة بتطوير مؤشر لقياسه، واستخدمت نماذج للانحدار (الانحدار العام، الانحدار المترج،

وطريقتي الحذف والارتداد الخلفي)، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود علاقة موجبة وكان لها دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة، ووجود لجنة مراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري ككل، اختلاف نتائج الدراسة على مستوى المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح، حيث وضحت أن تطبيق آليات الحوكمة في الشركات تعطي أثراً على سلوك الإفصاح الطوعي في الشركات المصرية.

6. دراسة (حسن، وآخرون، 2017)، بعنوان: "محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة"، في دولة مصر".

يهدف البحث إلى حصر المحددات التي قد تؤثر على درجة الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في مصر، وبيان ضرورة التوسع في الإفصاح عن معلومات غير مالية، بجانب المعلومات المالية عن أنشطة المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات؛ وبالرغم من أهمية هذه التقارير، إلا أن مستوى الإفصاح عن هذه التقارير كان متفاوتاً من منشأة إلى أخرى؛ لذا اهتم كثير من الباحثين بتفسير أسباب اختلاف مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أهمها هناك عدة عوامل تؤثر على درجة ومستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة، منها حجم المنشآت، فكلما زاد حجم المنشأة، كلما كان أكثر استعداداً للإفصاح عن تقارير الاستدامة، أن المنشآت ذات الحساسية البيئية والاجتماعية من الضروري أن تفصح عن تقارير الاستدامة؛ لأنها تعد بمنزلة وعي تلك المنشآت بمسؤوليتها الأخلاقية أمام المجتمع بجانب مسؤوليتها المالية.

7. دراسة (باجاخر وآخرون، 2017) بعنوان: "أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

حللت الدراسة تأثير هيكل مجلس الإدارة على مستويات الإفصاح الطوعي في بعض الشركات المنتجة للإسمنت الموجودة و المدرجة في سوق المال داخل دولة السعودية وذلك في فترة ما بين عامي 2012 حتى عام 2014 وبلغ تعدادها 13 شركة منتجة، وكان التحليل لهذه الشركات مرتبط بأربعة متغيرات لها علاقة بمجلس الإدارة وكانت هذه المتغيرات هي حجم مجلس الإدارة و ملكية الإدارة الموجودة واستقلال مجلس الإدارة و عدد الاجتماعات في مجلس الإدارة القائم ذلك كان إضافة لأربعة متغيرات أخرى رقابية متشكلة بالاتي و هم حجم الشركة المنتجة وعمرها ونوع مراجع الشركة ولا ننسى أداء الشركة، وللقيام بإنجاز أهداف الدراسة قام الباحث ببناء مؤشر للإفصاح الاختياري يختلف عن مرجع القياس لمستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات المنتجة للإسمنت الواقعة المستهدفة بالدارسة، وللقيام باختبار فرضيات الدراسة قام الباحثون باستخدام طريقة تحليل المحتوى مما أدى لاكتشاف

العديد من الاختلافات في مستويات الإفصاح الاختياري في الشركات المنتجة للإسمنت المدرجة تحت سوق المال في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود علاقة موجبة بين مستويات الإفصاح الاختياري وكل من حجم مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات القائمة بالمجلس واستقلال مجلس الإدارة وعمر وأداء الشركات المنتجة ونوع مكاتب المراجعات.

8. دراسة (أندية، 2016)، بعنوان: "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي".

قامت هذه الدراسة بقياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي للسنة المالية (2009)، والبالغ عددها (10) شركات، مستخدمةً تحليل المحتوى كأداة لقياس كمية الإفصاحات، واعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهجين الاستقرائي والإيجابي. ولغرض إنجاز هذه الدراسة، تم تطبيق نموذج لقياس الإفصاح، ويشتمل هذا النموذج على 60 عنصراً، تضم معلومات استراتيجية ومعلومات مالية وأخرى غير مالية. وتشير النتائج لما يلي إنخفاض مستوى الإفصاح الاختياري، حيث بلغ المتوسط العام 15.5%، وجود تباين في درجة الإفصاح بين الشركات المدرجة، وقد اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في إفصاح الشركات محل الدراسة عن معلومات عامة واستراتيجية أكثر من إفصاحها عن المعلومات المالية، والاتفاق على مجموعة العناصر التي أفصح عنها أكثر من غيرها.

4.4.2. الدراسات الاجنبية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي:

1- Study by (Hussainey and Enache,2020): "The substitutive relation between voluntary disclosure and corporate governance in their effects on firm performance".

العلاقة التبادلية بين الإفصاح الطوعي وحوكمة الشركات في تأثيرها على أداء الشركة.

بحثت الدراسة التأثير المشترك لآلتي الحوكمة والإفصاح الطوعي على الأداء واختبار ما إذا كان تأثير الحوكمة مستقل أو مكمل أو بديل لتأثير الإفصاح الطوعي على أداء الشركة بالتطبيق على عينة من شركات التكنولوجيا الحيوية بالولايات المتحدة الأمريكية لعدد 647 مشاهدة خلال الفترة من 2005 حتى 2013 وتم قياس الحوكمة من خلال خمس مؤشرات (استقلال مجلس الإدارة ، حجم المجلس، ازدواجية العمل، نسبة السيدات في المجلس، تركيز الملكية من المستثمرين المؤسسين ومن داخل الشركة ، كما تم تحديد المتغيرات الرقابية في حجم الشركة، مجموعة المنتجات قيد التطوير في

سنة معينة، الرافعة المالية، عمر الشركة والمستحقات، وتم قياس مؤشر الإفصاح الطوعي اعتماداً على قائمة مرجعية مكونة من 22 عنصر ومقارنتها مع التقارير المنشورة لعينة الشركات محل الدراسة، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود علاقة تبادلية بين الحوكمة والإفصاح الطوعي في الشركات عينة الدراسة، أن الإفصاح الطوعي له تأثير مماثل لتأثير الحوكمة على كفاءة الأداء وزيادة قيمة الشركة إلى المدى الذي يكون فيه تكاليف تطبيق كلا الآليتين اقتصادياً، ويمكن للشركة استبدال أحدهما بالأخرى جزئياً.

2- Study by (Kabra and Saha,2020): "Corporate Governance and Voluntary Disclosure in India".

حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي في الهند.

قدمت هذه الدراسة إطار مفاهيمي موجز للإفصاح الطوعي وحوكمة الشركات (CG)، ويعمل على دراسة الدراسات السابقة التي تتناول العلاقة بينهم، استخدمت الدراسة منهجية البحث في الدراسات السابقة الإلكترونية، وكانت الدراسة تستهدف 65 دراسة تجريبية نشرت خلال الفترة 1998-2018، أدى اختبار النتائج السابقة في الدراسات للإشارة لبعض العوامل التي قد تكون شاركت في النتائج غير المتناسقة، الظاهرة التي تم ملاحظتها حتى تاريخه، وكان تركيز الدراسة على عاملين يتداخلوا فيما بينهم ليؤدوا لاختلافات واضحة في النتائج مثل قياس حوكمة الشركات وقياس المتغيرات التفسيرية، تشير النتائج إلى أن الدراسات التي أجريت في الغالب من نظام Anglo-Saxon (ASS) تظهر علاقة تكاملية بين الصفات المختلفة للحوكمة والإفصاح الطوعي، بينما في حالة النظام المجتمعي، كان التصور للدراسات في الغالب له تأثير قليل لصفات الحوكمة على الإفصاح الطوعي باستثناء دراسات قليلة تظهر تأثيرها الإيجابي / السلبي على الإفصاح الطوعي، في حالة نظام السوق الناشئة، يتم خلط ارتباط هيكل الملكية وزدواجية الدور مع الإفصاح الطوعي. وهناك أيضا عامل آخر يُضاف إلى متغيرات النتائج، وهو قياس المتغيرات التفسيرية حيث على الرغم من أن الدراسات استخدمت نفس المفاهيم، إلا أن التعريف التشغيلي للمتغيرات يتداخل في العلاقة بين الحوكمة والإفصاح الطوعي، ومن نتائج هذه الدراسة أن الدراسة تعطي أفكار عميقة حول العلاقات المكمل والبديلة بين الحوكمة والإفصاح الطوعي عن طريق دمج النتائج التجريبية في الدراسات السابقة المتنوعة في سياقات الأبحاث المختلفة، أيضا تمت هذه الدراسة لبحوث مستقبلية لتؤدي لتحليل عوامل عند بعض المؤسسات الأخرى مثل حقوق حماية المستثمر والنفذ القانوني، والتي تلعب دوراً هاماً في التأثير على العلاقة بين الحوكمة والإفصاح الطوعي يمكن أن تمتد البحوث المستقبلية لتحليل بعض المؤسسات الأخرى، أن حجم الشركة واستقلالية الشركة يعطوا دلالات للحوكمة فيما تتعلق بالإفصاح الطوعي.

3- Study by (elbrashy, 2020): "The Corporate Governance Attributes, Corporate Risk Disclosure and Sustainability Egyptian Case".

تأثير حوكمة الشركات على كل من المخاطر الطوعية والإفصاح عن الاستدامة.

حللت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على كل من المخاطر الطوعية والإفصاح عن الاستدامة. استخدمت سمات حوكمة الشركات الممثلة في حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية أصحاب الحصار، وتركيز الملكية، ولجنة التدقيق، ولقد تم استخدام 100 ملاحظة ثابتة لمدة عام، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها:

- وجود ارتباط إيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة والمتغيرات التابعة للكشف عن المخاطر والاستدامة، والارتباط الإيجابي بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن الاستدامة المتغيرة التابعة دون أي تأثير على الإفصاح عن المخاطر.
- وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وملكية الحامل كمتبئين والمتغيرات التابعة للكشف عن المخاطر والاستدامة.
- عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وتركيز الملكية ولجنة التدقيق كمتبئين والمتغيرات التابعة للإفصاح عن المخاطر والاستدامة.

4- Study by (Hoelscher,2019): "Voluntary hedging disclosure and corporate governance - USA Case".

استهدفت الدراسة اختبار تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي عن معلومات التحوط والمشتقات المالية بالتطبيق على عدد 120 من الشركات بقطاع النفط والغاز بـUSA، وتم التوصل إلى أن الشركات التي لديها نظم حوكمة ضعيفة تفصح اختياريًا عن التغييرات في عقود التحوط التشغيلية بشكل متكرر، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها:

- وجود علاقة تبادلية بين الحوكمة والإفصاح الطوعي.
- ضعف نظم الحوكمة مع وجود مساهمين كبار (ملكية مؤسسية عالية) يجعل الشركات أكثر قابلية لزيادة الإفصاح الطوعي بشكل نسبي وتوفير شفافية أكبر عن التغييرات في سياسات التحوط.

5- Study by (Saha and Kabra, 2019): "Does corporate governance influence firm performance in India?" .

أثر حوكمة الشركات على أداء الشركة في الهند.

هدفت الدراسة لاختبار تأثير بعض سمات الحوكمة مثل حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، وازدواجية الدور، وتنوع المجلس بين الجنسين، وتركيز الملكية، واستقلالية لجنة التدقيق على أداء الشركة بالتطبيق على عينة من 100 شركة غير مالية مدرجة في بورصة بومباي للأوراق المالية (BSE) بالهند للفترة 2014-2018 ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها:

- وجود تأثير إيجابي كبير لمتغيرات حجم مجلس الإدارة وتركيز الملكية واستقلالية لجنة التدقيق على الأداء السوقي للشركة، ووجود تأثير سلبي المتغير استقلال مجلس الإدارة الأداء السوقي للشركة
- عدم وجود ارتباط لمتغيري ازدواجية الدور والتنوع بين الجنسين بالأداء .

6- Study by (Ntim, 2017): "Governance structures, voluntary disclosures and public accountability, the case of UK higher education institutions".

هياكل الحوكمة والإفصاح الطوعي والمساءلة العامة دراسة حالة مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة.

هدفت الدراسة إلى التحقيق من مدى الكشف الطوعي في المملكة المتحدة العليا التقارير السنوية لمؤسسات التعليم (HEIs) وفحص ما إذا كانت هياكل الإدارة الداخلية تؤثر الإفصاح في الفترة التالية للإصلاحات الرئيسية وقيود التمويل، أما المنهج فيتبنى المؤلفون نسخة معدلة من Coy and Dixon's (2004) مؤشر المساءلة، المشار إليه في هذه الورقة باسم مؤشر المساءلة العامة والشفافية (PATI)، إلى قياس مدى الإفصاح الطوعي في 130 تقريراً سنوياً لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة. علم من قبل متعدد النظريات إطار مستمد من المساءلة العامة والشرعية والاعتماد على الموارد ووجهات نظر أصحاب المصلحة، يقترح المؤلفون أن خصائص الهياكل الحاكمة والتنفيذية في جامعات المملكة المتحدة التأثير على مدى إفصاحهم الطوعية، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود درجة كبيرة من التباين في مستوى الإفصاحات الطوعية من قبل الجامعات ومستوى عام منخفض نسبياً لـ PATI (44 في المائة)، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن

نتائج التدريس، أن جودة لجنة التدقيق وتنوع مجلس الإدارة استقلالية المحافظ ووجود لجنة حوكمة مرتبطة بمستوى إفشاء، ووجود تفاعل بين خصائص الفريق التنفيذي وتعزز متغيرات الحوكمة مستوى الإفصاح الطوعي، وبالتالي تقديم الدعم لاستمرار أهمية القيادة "المشتركة" في قطاع مؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز المساءلة والشفافية في مؤسسات التعليم العالي.

5.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات اتضح للباحث وجود بعض نقاط التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، بالإضافة لوجود بعض نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، لذلك سيقوم الباحث بالتركيز على هذه المسألة على النحو التالي:

1.5.4.2. أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في المنهج المستخدم، حيث أن جميع الدراسات السابقة اتفقت على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي لتحليل المحتوى، اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام البيانات الثانوية من أجل جمع المعلومات، إضافة إلى تركيز الدراسات السابقة على الإفصاح الطوعي كمتغير تابع، واعتمدت في جمع البيانات على البيانات المالية المنشورة في بورصة فلسطين.

2.5.4.2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية للدراسة وهي من عام (2014-2020)، وبيئة الدراسة التي تبحث في تحليلها حيث أن الدراسة الحالية تم تطبيقها على الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، والدراسات السابقة تم تطبيقها في دول مختلفة، ركزت الدراسة على أبعاد الحوكمة المتمثلة بـ(حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، لجنة المراجعة، ازدواجية المدير التنفيذي، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة)، اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وفي الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة الحالية.

3.5.4.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات التي لم تتناول بكثرة في فلسطين على حد علم الباحث كونها تربط بين حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي، بالإضافة لاستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) فأغلب الدراسات استخدمت spss، وبالتالي فإن تقدير أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي باستخدام بيانات (Panel Data) ستعطي نتائج أكثر دقة وجودة، وحدثة الفترة الزمنية محل الدراسة.

4.5.4.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، فقد خرج الباحث بمجموعة من الفوائد التوجيهية التي شكلت أساساً للتوجه نحو الدراسة الحالية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. التعرف على مختلف المنهجيات التي تناولت موضوع البحث والأسس العلمية التي استندت إليها هذه المنهجيات في تطبيق التقنيات البحثية المختلفة.
2. التعرف على الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة والتي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة.
3. المساهمة في صياغة وبناء الاستبانة ومحاورها وأبعادها.
4. التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات، وتحديد المنهج والأساليب الإحصائية المناسبة.
5. عرض النتائج ومناقشتها وربطها من نتائج الدراسة الحالية.

تناول الباحث في الدراسات السابقة (الدراسات المحلية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي، الدراسات العربية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي، الدراسات الاجنبية التي تناولت أثر الحوكمة في الميزة الإفصاح الطوعي)، والتعقيب على الدراسات السابقة، وأوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 المقدمة

تناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحليل البيانات الخاصة بالحوكمة والإفصاح الطوعي، وإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة خلال الفترة من عام 2014م وحتى عام 2020م، وبناء النموذج القياسي المناسب لتقدير أثر الحوكمة على الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. كما ويتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير، وقم تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون الخاصة ببيانات البانل داتا، واختبار التكامل المشترك، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنماذج القياسية وفق الطريقة الأنسب، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

2.3 منهج الدراسة

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة من خلال تحليل المحتوى من أجل تحليل أبعاد الحوكمة والإفصاح الطوعي السردى الوارد في التقارير السنوية من خلال أسلوب تحليل المحتوى، من أجل التوصل إلى مستوى الإفصاح الطوعي لكل شركة، حيث يعرف تحليل المحتوى بأنه أحد أساليب البحث العلمي، الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم

والكمي للمضمون الضاهر لمادة الاتصال(أبو شلوع، 2013م، نقلاً عن عودة، 2017).أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة فقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي من أجل بناء النموذج القياسي لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data)، والتي تمثل بيانات عن مجموعة من الشركات خلال فترة زمنية معينة.

وبناء على الإطار النظري والعديد من الدراسات السابقة، بالإضافة للعديد من الدراسات السابقة التي ركزت على تقدير أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي، والجدول التالي يلخص أهم الدراسات التي اعتمد عليها الباحث في بناء النموذج القياسي.

1.2.3. المتغير المستقل: الحوكمة وأبعادها:

جدول 1.3: الدراسات السابقة التي ركزت على أبعاد الحوكمة في الشركات كمتغير مستقل.

أبعاد الحوكمة بناء على الدراسات السابقة						الرقم
ازدواجية دور المدير التنفيذي	استقلالية مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	نسبة تركيز الملكية	حجم مجلس الإدارة	الدراسة	
√	√		√	√	الزين (2020)	1
√	√		√		Hussainey&Enache (2020)	2
√	√	√	√	√	elbrashy (2020)	3
√		√	√	√	Saha and Kabra (2020)	4
		√	√	√	Munther (2019)	5
√		√		√	ظه (2019)	6
	√	√	√	√	أحمد (2019)	7
√	√		√	√	حمد (2019)	8
√	√	√	√	√	علي وآخرون (2018)	9
	√		√	√	باجاخر (2017)	10
√	√	√		√	عودة (2017)	11
9	8	7	9	10	مجموع التكرارات	

المصدر: إعداد الباحث.

2.2.3. المتغير التابع: منهجية احتساب الإفصاح الطوعي:

هناك العديد من الدراسات التي استخدمت الإفصاح الطوعي كمتغير تابع، ولمن الضروري التعرف على منهجية احتساب الإفصاح الطوعي، والجدول التالي يلخص بعض الدراسات التي اعتمدت عليها الدراسة في احتساب الإفصاح الطوعي.

جدول 2.3: الدراسات التي ركزت على الإفصاح الطوعي كمتغير تابع.

الرقم	الدراسة	منهجية حساب المتغير التابع الإفصاح الطوعي (الاختياري)
1	النجار (2021)	عن طريق عمل قائمة بنود للإفصاح الطوعي على شكل جدول، مكونة من 60 بنداً وتم تقسيمها إلى 6 محاور، ووضع الباحث رقم (1) للبند المفصوح عنه، ورقم (0) للبند غير المفصوح عنه؛ وتم تقسيم البنود المفصوح عنها على إجمالي البنود، حيث يعود السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة إلى أن هذه القائمة تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المهمة
2	(أحمد، 2020)	تم تطوير مؤشر الإفصاح الطوعي المكون من 40 بنداً ومؤشر للحوكمة مكون من 25 بنداً، وتم احتساب المؤشر العام للإفصاح الطوعي بقسمة إجمالي الإفصاحات (مجموع الدرجات التراكمية الممنوحة لكل عنصر في قائمة الإفصاح الطوعي) على الدرجة القصوى الممكنة للإفصاح.
3	عودة (2017)	مجموع درجات الإفصاح الطوعي لبنود مؤشر الإفصاح مقسوماً على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة

بناء على الجدول (1.3)، و(2.3). والدراسات السابقة فقد تم صياغة النموذج القياسي واستخدام المتغيرات الأكثر تكراراً في الدراسات السابقة خاصة المتغيرات المعبرة عن حوكمة الشركات، وذلك على النحو التالي:

$$y_{ti} = \alpha_0 + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \alpha_3 x_3 + \alpha_4 x_4 + \alpha_5 x_5 + \varepsilon$$

حيث إن:

y_{ti} : نسبة مستوى الإفصاح.

x_1 : حجم مجلس الإدارة

x_2 : نسبة تركيز الملكية من خلال نسبة حصص كبار الملاك من الشركة

x_3 : عدد أعضاء لجنة المراجعة.

x_4 : ازدواجية دور المدير التنفيذي.

x_5 : استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

ε : الخطأ العشوائي

α_0 : الحد الثابت

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

والجدول التالي التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

جدول 3.3: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة.

التعريف الإجرائي للمتغير	المتغيرات	
	رمز المتغير	اسم المتغير
المتغير التابع		
مجموع درجات الإفصاح الطوعي لبند مؤشر الإفصاح مقسوماً على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة (أحمد، 2020)، (عودة، 2017).	Y	مستوى الإفصاح الطوعي
المتغيرات المستقلة		
عدد أعضاء مجلس الإدارة	X1	حجم مجلس الإدارة
نسبة حصص كبار الملاك من الشركة	X2	نسبة تركيز الملكية
عدد أعضاء لجنة المراجعة	X3	لجنة المراجعة
متغير وهمي يأخذ قيمة (واحد) في حالة إذا كان رئيس المجلس مدير تنفيذي وقيمة (صفر) بخلاف ذلك.	X4	ازدواجية دور المدير التنفيذي
نسبة الأعضاء المستقلين (عدد أعضاء المديرين غير التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء المجلس)	X5	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (48) شركة، والتي يتم تداول أسهمها خلال الفترة الواقعة بين (2014 حتى 2020) والموزعة على خمسة قطاعات مختلفة، وهي (الصناعة، الخدمات، الاستثمار، التأمين، والبنوك والخدمات المالية)، والجدول التالي يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب القطاعات خلال فترة الدراسة.

جدول 4.3: توزيع مجتمع الدراسة حسب القطاعات.

الرقم	القطاع	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	الصناعة	12	13	13	13	13	13	13
2	الخدمات	12	12	11	11	11	11	11
3	الاستثمار	9	9	9	10	10	10	10
4	التأمين	7	7	7	7	7	7	7
5	البنوك والخدمات المالية	8	8	7	7	7	7	7
	المجموع	48	49	47	48	48	48	48

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسلطة النقد (2020).

أما عينة الدراسة، فقد تكونت من جميع الشركات غير المالية المساهمة المسجلة في بورصة فلسطين والتي تتوفر عنها بيانات كمية كاملة خلال فترة الدراسة، وهي فترة سبع سنوات تبدأ من عام 2014م وتنتهي عام 2020م، وذلك نظراً لصعوبة الحصول على بيانات تاريخية منشورة لسلسلة زمنية طويلة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ولقد تم استثناء كل من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين لخضوعهم لمعايير إفصاح مختلفة مثل اتفاقية (Basel I,II) وإفصاح سلطة النقد.

جدول 5.3: توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات.

القطاع	الصناعة	الاستثمار	الخدمات	الإجمالي
عدد الشركات	11	8	5	24
النسبة	45.83%	33.33%	20.08%	100%

4.3 مصادر البيانات

تم الاعتماد على بيانات (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: Panel Data) وهي عبارة عن مزج البيانات المقطعية (Cross-Section Data)، وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع وهي على النحو التالي: (الصناعة، الاستثمار، الخدمات) خلال الفترة الزمنية (2014-2020). وقد تم الحصول على البيانات اللازمة للتحليل القياسي من المصادر الثانوية من خلال المصادر التالية:

التقارير السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين، وذلك للوصول إلى البيانات اللازمة لقياس أثر الحوكمة على الإفصاح الطوعي.

5.3 الإجراءات والأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن، التي تتميز بما يلي:

يتفوق تحليل بانل داتا على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا كما تختصر في:

التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة

1. تتضمن بيانات بانل داتا محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل داتا عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
2. توفر نماذج بانل داتا إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل داتا الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى (البلطجي، 2005).
3. تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل داتا في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛ الشائعة الظهور (Heteroscedasticity).
4. تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ؛ عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياس (Hsiao, 2003).

ولقد تمثلت الأساليب والإجراءات فيما يلي:

1.1.5.3. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):

اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، أعلى قيمة وأقل قيمة، والانحراف المعياري).

1.1.5.3. معاملات الارتباط (Coefficients Correlation):

استخدمت الدراسة معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) لقياس اتجاه وقوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، حيث يمكن من خلال معامل الارتباط بيرسون معرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، لجنة المرجعة، ازدواجية المدير التنفيذي، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) والمتغير التابع (الإفصاح الطوعي).

2.1.5.3. اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة):

تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيليبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Null Hypothesis} \quad H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Alternative Hypothesis} \quad H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية، فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011م: 344).

إلا إن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey-Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة؛ وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، و β_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، و t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004: 817).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام الاختبارات الخاصة بالبانل داتا للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وهي على النحو التالي:

اختبار (Levin, Lin, Chu) (LLC): تم تطوير هذا الاختبار عام 2003، ويعتمد اختبار (LLC) من خلال اختبار DF، وذلك باعتماده على فرضيتين (5: Barbieri, 2006)

فرضيتين:

H0: بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة .

H1: بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة .

اختبار (Shin, Pesaran, Im) (IPS): تم تطوير هذا الاختبار عام 2003، وينطلق من نفس فرضيات اختبار (LLC)، حيث اعتمد على فرضية العدم كما هي، ولكن تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي (Hasan&et.al, 2014).

اختبار (Breitung): ظهر اختبار (Breitung) عام 2000، وهو يشبه مع اختبار LLC في المرحلة الأولى من الاختبار، إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، وبالتالي يستخدم هذا الاختبار التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي (Hlouskova & Wagner, 2005).

3.1.5.3. اختبار التكامل المشترك:

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة - وفقاً لاختبارات السكون السابقة - يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى (λ_{Max}) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008, p351). وهذا في بيانات السلاسل الزمنية، أما بيانات البانل داتا يتم إجراء التكامل المشترك من خلال الاختبارات التالية:

1. اختبار Pedroni :

اقترح هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004 حيث قسمه إلى 7 اختبارات جزئية لكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث يستدعي تطبيقها تقديراً مسبقاً للعلاقة على المدى الطويل وتصاغ فرضيته على

النحو التالي:

H0 : عدم وجود تكامل مشترك .

H1 : وجود تكامل مشترك .

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا تجاوز احتمال (P value) لكل اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك، والعكس بالعكس (Morshed, 2010:14).

2. اختبار Kao :

قدم Kao اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقاً من اختبار ADF معتبرا إياها لا تأخذ في الحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز (الحجايا، 2018:103).

3. اختبارات البائل داتا:

بالإضافة للاختبارات الخاصة بالبائل داتا وذلك من خلال استخدام ثلاثة نماذج هي: نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج الآثار العشوائية Model Random Effects، وللتفضيل بين النماذج السابقة تم استخدام اختبارين: اختبار Lagrange Multiplier (LM) للاختبار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار Hausman للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

4. نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model :

يعمل نموذج الانحدار ال مجمع Pooled Regression Model (PRM) على إهمال البعد الزمني، وتكون فيه معاملات الانحدار المقدر ثابتة لجميع الفترات الزمنية، ويمكن إيضاح نموذج الانحدار المجمع (PRM)، على النحو التالي: (Alexiou, 2001: p.6)

$$Y_{it} = \alpha_i + X\beta_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (3)$$

حيث إن:

i : تمثل الدولة، t : تمثل الزمن، α : قيمة الحد الثابت، β_{it} : قيم المتغير المسقل للدول محل الدراسة في الفترة الزمنية t ، ε_{it} : الخطأ العشوائي.

ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الدول محل الدراسة، مع تغاير مقداره صفر بين الدول، ويفترض أيضاً ثبات معاملات الحد الثابت، ومعاملات الميل لكل دولة عبر الزمن، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS) في تقدير النموذج (الجمال، 2012: 271)

5. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model:

يأخذ نموذج التأثيرات الثابتة بعين الاعتبار الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، ويمكن صياغة معادلة نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي (Dinardo, Johnston, 1997:p.397):

$$Y_{it} = \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \dots + X_{it} \beta + \varepsilon_{it} \dots (4)$$

نلاحظ أن المعادلة السابقة لا تشمل على الحد الثابت العام (α)، وذلك لتجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد وبين المتغيرات الصورية المكونة للعينة محل الدراسة، وبإضافة المتغيرات الصورية للمعادلة السابقة تصبح على النحو التالي (Hsiao, 2003:p.96):

$$y_{it} = \sum_{j=1}^N \alpha_j d_{ij} + x_{it} \beta + \varepsilon_{it} \dots (5)$$

ويطلق على هذه المعادلة نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات صورية Least Squares With Dummy Variable Model (LSDV)، حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS)، ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدر عبارة عن عدد معاملات انحدار المتغيرات الصورية المساوية لعدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة، ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج. ويعود إدخال الآثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملحوظة التي تؤثر على المتغير التابع، ولا تتغير عبر الزمن كحجم الدولة، أوضاع الصحة، ومن ثم فإن نموذج (LSDV) يعكس الفروق والاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة (الشوربجي، 2013:16).

6. نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model :

يعتمد نموذج التأثيرات العشوائية على فكرة أن معامل الحد الثابت في النموذج تعامل كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + V_i$$

حيث إن:

V_i : حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للدولة i
 μ : المتغير العشوائي

ومن خلال التعويض عن الحد الثابت في النموذج التجميعي العام، نحصل على الشكل التالي للمعادلة (العبدلي، 2010: 21):

$$y_{it} = \mu + V_i + x_{it}\beta + \varepsilon_{it} \dots (7)$$

نلاحظ من المعادلة السابقة أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما ε_{it} لذلك يطلق على هذا النموذج نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المجمع، لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية (Generalized Least Squares)، لأن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة (Baltagi, 2001: p.16)

7. اختبار مضاعف لاجرانج (LM) Lagrange Multiplier

يأخذ نموذج مضاعف لاجرانج الشكل التالي (Greene, 2002:p.299):

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \varepsilon_{it})^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \varepsilon_{it}} \right]^2 \sim \chi^2 \dots (6)$$

ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار (P-value)، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يكون نموذج الانحدار المجمع هو الأكثر ملائمة للبيانات، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0.05، فيكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة. ويمكن أيضا من خلال اختبار F المقيد وفق الصيغة التالية:

$$F = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR_{LSDV})}{SSR_{LSDV} / (nT - n - k)} \approx F_{n-1, n(t-1) - k}$$

حيث K تمثل عدد المعلمات المقدرة، SSR_{Pooled} تمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدر نموذج الانحدار التجميعي، أما SSR_{LSDV} هي عبارة عن مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير التأثيرات الثابتة، ويتم الحجم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار فإذا كانت أكبر من (0.05) يكون النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة للبيانات، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0.05 ، فيكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، وستعتمد الدراسة على اختبار (F) المقيد.

8. اختبار Hausman:

قام Hausman (1978) باقتراح اختبار من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وبين نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ويمكن صياغة معادلة الاختبار على النحو التالي (Mengque Liu, 2010: p.8):

$$H = (\hat{\beta}^{RE} - \beta^{FE})[\text{Var}(\hat{\beta}^{RE}) - (\text{Var}\hat{\beta}^{FE})]^{-1}(\hat{\beta}^{RE} - \hat{\beta}^{FE}) \dots (8)$$

حيث إن:

$\text{Var}(\hat{\beta}^{RE})$: متجه التباين لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية

$\text{Var}(\hat{\beta}^{FE})$: التباين لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة

ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من أو تساوي 0.05، بينما إذا كانت أكبر من 0.05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية سيكون هو الأكثر ملائمة للتقدير (Chmelarova, 2007: p.6)

استعرض الباحث في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة، وتحليل البيانات الخاصة بالحوكمة والإفصاح الطوعي، وتضمن هذا أيضاً تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، ومصادر البيانات، والإجراءات والأساليب الإحصائية المستخدمة مثل الإحصاء الوصفي، ومعاملات الارتباط، واختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة)، اختبار التكامل المشترك، اختبار Pedroni، اختبار Kao، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

الفصل الرابع

نتائج الاختبارات واختبار فرضيات الدراسة

1.4 المقدمة

يعتبر الجانب التطبيقي للدراسات هو الأكثر أهمية، لأنه يختبر صحة الفرضيات، ويقدم النتائج لمشكلة الدراسات وتحقيق أهدافها، وفي الدراسات المحاسبية والاقتصادية يلعب الجانب القياسي التحليلي دوراً بارزاً في اختبار صحة النظريات، ودراسة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع والتنبؤ بالبيانات.

فمن خلال استخدام الأساليب الإحصائية يتم بناء النماذج القياسية المطلوبة، كما أن نوع البيانات المستخدمة يحدد الأسلوب الإحصائي الأفضل للدراسة، وفي هذا الفصل تم تقديم نتائج الاختبارات الإحصائية المناسبة لبيانات الدراسة، حيث أن الدراسة اعتمدت على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis)، من أجل تقدير أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014م حتى 2020م.

2.4 الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية من أجل وصف متغيرات النموذج القياسي، من خلال استخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية، حيث تم استخدام الوسيط والوسط الحسابي والانحراف المعياري، لكل متغير من متغيرات النموذج القياسي، والجدول (1.4) يوضح أهم

المقاييس الإحصائية لكل من (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، لجنة المراجعة، ازدواجية المدير التنفيذي، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014م-2020

جدول 1.4: المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي.

	Y	X1	X2	X3	X4	X5
N	الإفصاح الطوعي	حجم مجلس الإدارة	نسبة تركيز الملكية	لجنة المراجعة	ازدواجية دور المدير التنفيذي	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
Mean(الوسط)	0.4237	8.6964	59.662	2.6309	0.1547	0.887
Median(الوسيط)	0.4130	9.0000	60.650	3.0000	0.0000	1.000
Std.Dev(الانحراف المعياري)	0.1815	2.3643	25.967	1.1028	0.362	0.187

نلاحظ من خلال جدول (1.4) أن مدى الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة يتراوح بين (0.9347) و(0.1521)، وانحراف معياري(0.1815)، كما بلغ متوسط الإفصاح الطوعي (0.4237) خلال فترة الدراسة.

كما يبين الجدول أن حجم مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة يتراوح بين (15) و(4)، وانحراف معياري(2.3643). وبلغ المتوسط الحسابي(8.696) لحجم مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة.

أما نسبة تركيز الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة فقد تراوحت بين (97.290) و(0.0000)، وانحراف معياري(25.967)، كما بلغ المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة(59.662) خلال فترة الدراسة.

وتراوح مدى لجنة المراجعة بين (5) و(0)، بانحراف معياري (1.102)، وبلغ المتوسط الحسابي للجنة المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة (2.630)

و بلغ المتوسط الحسابي لازدواجية دور المدير التنفيذي (0.157)، بانحراف معياري (0.362)، وبلغ المدي بين (1) و(0) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة.

أما المتوسط الحسابي استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين فقد بلغ (0.887)، بانحراف معياري(0.1875)، كما بلغ مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (1) و(0.272).

3.4 نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الطوعي) والمتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، عدد أعضاء لجنة المراجعة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح معامل الارتباط بيرسون.

جدول 2.4: معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المتغير التابع (الإفصاح الطوعي)	المتغيرات المستقلة
-0.0921 0.2350	حجم مجلس الإدارة معامل الارتباط بيرسون القيمة الاحتمالية
-0.07123 0.3588	نسبة تركيز الملكية معامل الارتباط بيرسون القيمة الاحتمالية
0.0134 0.8630	عدد أعضاء لجنة المراجعة معامل الارتباط بيرسون القيمة الاحتمالية
0.05359 0.4902	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة معامل الارتباط بيرسون القيمة الاحتمالية

من خلال جدول (2.4) يمكن استنتاج التالي:

عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل بيرسون (0.2350) وهي أكبر من 0.05.

عدم وجود علاقة بين نسبة تركيز الملكية والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل بيرسون (0.3588) وهي أكبر من 0.05.

عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء لجنة المراجعة والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل بيرسون (0.8630) وهي أكبر من 0.05.

عدم وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل بيرسون (0.4902) وهي أكبر من 0.05.

وفيما يخص ازدواجية دور المدير التنفيذي فلم يتم قياس معامل الارتباط وذلك بسبب أنه متغير وهمي يأخذ قيمة إما واحد أو صفر.

4.4 نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri

يوضح جدول (3.4) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختباري **Hdri** للمتغير التابع المتمثل في الإفصاح الطوعي والمتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، عدد أعضاء لجنة المراجعة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة)، ومن الجدير ذكره أنه تم ازدواجية دور المدير التنفيذي باعتبار أن اختبار سكون السلسلة لا يكون له معنى في المتغيرات الوهمية.

جدول 3.4: نتائج اختبار Hadri لسكون المتغيرات.

Variable	Hadri	
	Level	Prob
Y (الإفصاح الطوعي)	12.881*	0.0000
X1 (حجم مجلس الإدارة)	33.251*	0.0000
X2 (نسبة تركيز الملكية)	31.915*	0.00000
X3 (عدد أعضاء لجنة المراجعة)	22.885*	0.0000
X5 (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة)	16.032*	0.0000

* معنوي عند 5%.

يتضح من الجدول (3.4) أن جميع متغيرات الدراسة ساكنة في المستوى (Level) حسب اختبار Hadri، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة صفر ($CI \sim (0)$)

5.4 نتائج اختبار التكامل المشترك

يوضح جدول (4.4) نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين بيانات البائل داتا للنموذج القياسي

جدول 4.4: اختبار Pedroni للتكامل المشترك لنموذج الدراسة.

الاختبارات المرجحة		الاختبارات		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاختبارات الجزئية
0.9607	-1.758937	0.8837	-1.193732	V Stat
0.7935	0.818601	0.7136	0.563937	Rho
0.6000	0.253313	0.5444	0.111633	PP
0.7971	0.831435	0.0683	-1.488371	ADF
		0.9477	1.623192	Rho
		0.7778	0.764931	PP
		0.7618	0.712140	ADF

نلاحظ من جدول (4.4) أن الاختبارات الجزئية والبالغ عددها 11، احتمالهم أكبر من 5%، وبناءً عليه نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل، بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل لأثر المتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، عدد أعضاء لجنة المرجعة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) في الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة خلال الفترة 2014م حتى 2020م

6.4 نتائج اختبار البائل داتا

هناك العديد من الاختبارات التي يجب إجراؤها من أجل الوصول للنموذج الأمثل خاصة في بيانات البائل داتا، وتم إجراؤها على النحو التالي:

1.6.4. نتائج اختبار النموذج التجميعي:

يوضح الجدول (5.4) نتائج اختبار النموذج التجميعي لبيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية 2014م-2020م.

جدول 5.4: نتائج نموذج الاختبار التجميعي (Pooled Regression model).

Variable	N	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	الثابت	0.391510	0.124794	3.137258	0.0020
X1	حجم مجلس الإدارة	-0.006305	0.006148	-1.025495	0.3067
X2	نسبة تركيز الملكية	-0.000281	0.000629	-0.447391	0.6552
X3	لجنة المراجعة	0.001169	0.013076	0.089433	0.9288
X4	ازدواجية دور المدير التنفيذي	0.050687	0.052779	0.960372	0.3383
X5	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.104713	0.093342	1.121823	0.2636
F-statistic 0.700223 , Prob (F-statistic) 0.624035 R-squared 0.021155 Adjusted R-squared -0.009057					

نلاحظ من خلال الجدول (5.4) أن جميع المتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، عدد أعضاء لجنة المراجعة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) كانت غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، كما كان معامل التحديد 0.0211، وهي ضعيفة جداً وتدل على ضعف نموذج الانحدار التجميعي.

كما يتضح من جدول (5.4) أن قيمة (F)، بلغت 0.700223 عند مستوى معنوية 0.624035 وهي أكبر من 5%، وهذا يدل على عدم معنوية النموذج ككل.

2.6.4. نتائج اختبار التأثيرات الثابتة:

يوضح الجدول (6.4) نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية 2014م حتى 2020م.

جدول 6.4: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model).

Variable	N	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	الثابت	0.4386	0.012124	36.18143	0.0000
X1	حجم مجلس الإدارة	-0.0005	0.000836	-0.671872	0.5028
X2	نسبة تركيز الملكية	-3.91	0.000146	-0.268255	0.7889
X3	لجنة المراجعة	-0.0032	0.000750	-4.392917	0.0000
X4	ازدواجية دور المدير التنفيذي	-0.0016	0.003769	-0.437107	0.6627
X5	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.0014	0.006961	0.205725	0.8373
F-statistic 5121.683 , Prob (F-statistic) 0.000000 R-squared 0.999032 Adjusted R-squared 0.998837					

3.6.4. نتائج اختبار F المقيد:

يوضح الجدول (7.4) نتائج اختبار F المقيد لبيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية 2014م حتى 2020م. من أجل المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

جدول 7.4: نتائج اختبار F المقيد.

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-Value)
اختبار F المقيد	6103.063	0.0000

يوضح الجدول (7.4) أن مستوى الدلالة للاختبار بلغت (0.0000) وهذه القيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل مما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة وله أفضلية على النموذج التجميعي. وبناء عليه يعتمد نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

4.6.4. نتائج اختبار التأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول (8.4) نتائج اختبار نموذج التأثيرات العشوائية لبيانات الدراسة خلال الفترة خلال الفترة الزمنية 2014م حتى 2020م.

جدول 8.4: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية* (Random Effect Model).

Variable	N	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	الثابت	0.438864	0.043833	10.01212	0.0000
X1	حجم مجلس الإدارة	-0.000573	0.000835	-0.686138	0.4936
X2	نسبة تركيز الملكية	-4.25E-05	0.000145	-0.292775	0.7701
X3	لجنة المراجعة	-0.003292	0.000749	-4.392381	0.0000
X4	ازدواجية دور المدير التنفيذي	-0.001595	0.003768	-0.423271	0.6727
X5	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.001515	0.006959	0.217687	0.8279
F-statistic 4.000416 , Prob (F-statistic) 0.001895 R-squared 0.109900 Adjusted R-squared 0.082428					

5.6.4. نتائج اختبار Housman Test:

يستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وتظهر نتائجه في جدول (9.4) نتائج اختبار هاوسمان (Housman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

جدول 9.4: نتائج اختبار هاوسمان (Housman Test).

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	.Chi-Sq. d.f	.Prob
Cross-section random	0.424461	5	0.9946

يتضح من خلال جدول (9.4) أن قيمة اختبار Housman بلغت 0.424461، ومستوى معنوية 0.9946، وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة من نموذج التأثيرات الثابتة. لذلك اعتمدت الدراسة في التحليل على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية، والجدول التالي يوضح نتائج الآثار الخاصة بكل شركة حسب القطاع التي تعمل فيه.

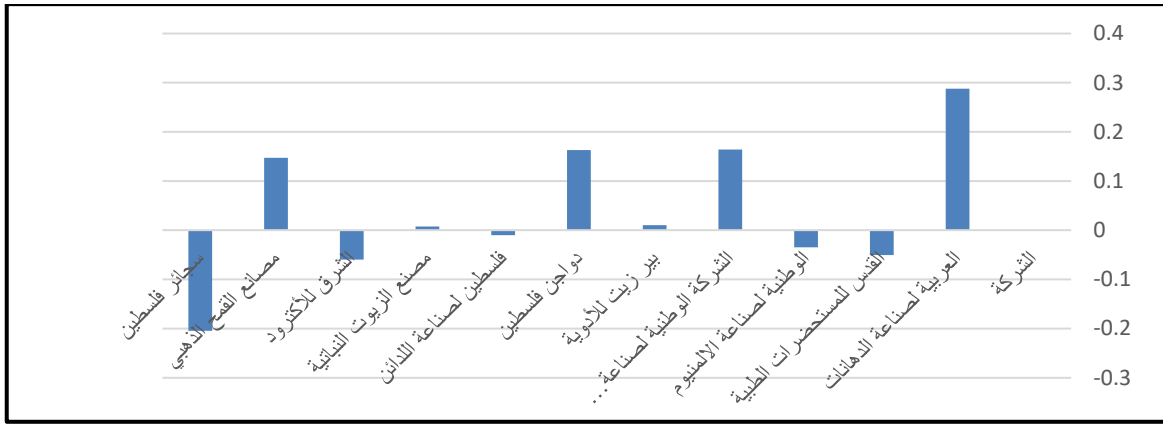
جدول 10.4: نتائج الآثار الثابتة الخاصة بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

الرقم	اسم الشركة	الآثر	الرقم	اسم الشركة	الآثر
1	العربية لصناعة الدهانات	0.2876	13	الفلسطينية للكهرباء	-0.14685
2	القدس للمستحضرات الطبية	-0.050	14	أبراج الوطنية	-0.16826
3	الوطنية لصناعة الألمنيوم	-0.034	15	مصايف رام الله	-0.16285
4	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	0.1641	16	مجموعة أوريدو موبايل	0.05757
5	بير زيت للأدوية	0.0102	17	الاتحاد للإعمار والاستثمار	0.01095
6	دواجن فلسطين	0.1630	18	القدس للاستثمارات العقارية	-0.09553
7	فلسطين لصناعة اللدائن	-0.0101	19	المستثمرون العرب	-0.26661
8	مصنع الزيوت النباتية	0.00764	20	فلسطين للاستثمار العقاري بريكو	-0.03555
9	الشرق للأكترود	-0.05961	21	فلسطين للاستثمار والائماء	-0.25006
10	مصانع القمح الذهبي	0.14712	22	فلسطين للاستثمار الصناعي	0.07798
11	سجائر فلسطين	-0.2046	23	فلسطين للتنمية والاستثمار	-0.18204
12	الاتصالات الفلسطينية	0.22972	24	العربية الفلسطينية للاستثمار-ايبك	0.51138

إن النتائج السابقة تظهر ضعفاً كبيراً في تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مع الانتباه إلى أن هذه النتائج جاءت كمتوسط خلال فترة الدراسة كلها وهذا ربما يضيف عدم دقة في التحليل نظراً لتباين الظروف والأحداث التي تمر بها الشركات خلال الفترة (2014-2020)، إذ شهدت هذه الفترة متغيرات كثيرة وعميقة، وبالتالي لا بد من إلقاء الضوء بشكل أكثر دقة على مدى تأثير حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي، بعد تقسيم الشركات حسب القطاع كما يلي:

- أثر حوكمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في الإفصاح الطوعي:

يوضح الشكل البياني التالي أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020)

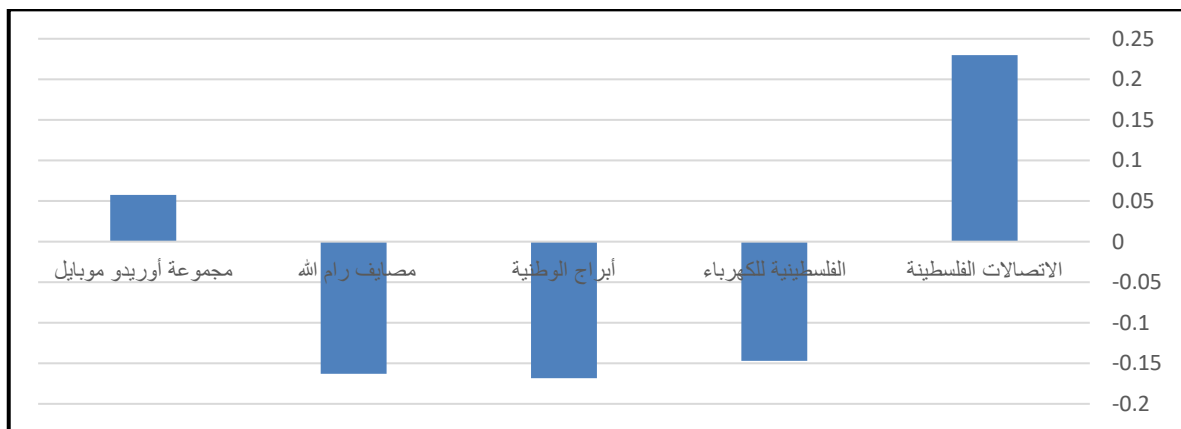


شكل 1.4: أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

نلاحظ من شكل (1.4) أن متوسط أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بلغ (0.038215) خلال فترة الدراسة، وحصلت الشركة العربية للدهانات على أعلى قيمة تأثير حيث بلغت (0.2876)، وحصلت الشركة الوطنية للترتيب الثاني من حيث تأثير الحوكمة على الإفصاح الطوعي بقيمة (0.16413)، بينما احتلت شركة سجنار فلسطين أقل قيمة تأثير حيث بلغت (-0.2046).

- أثر حوكمة الشركات الخدمائية المدرجة في بورصة فلسطين في الإفصاح الطوعي:

بلغ متوسط أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي في الشركات الخدمائية المدرجة في بورصة فلسطين (-0.19067) خلال فترة الدراسة، والشكل البياني التالي يوضح أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الخدمائية المدرجة في بورصة فلسطين.

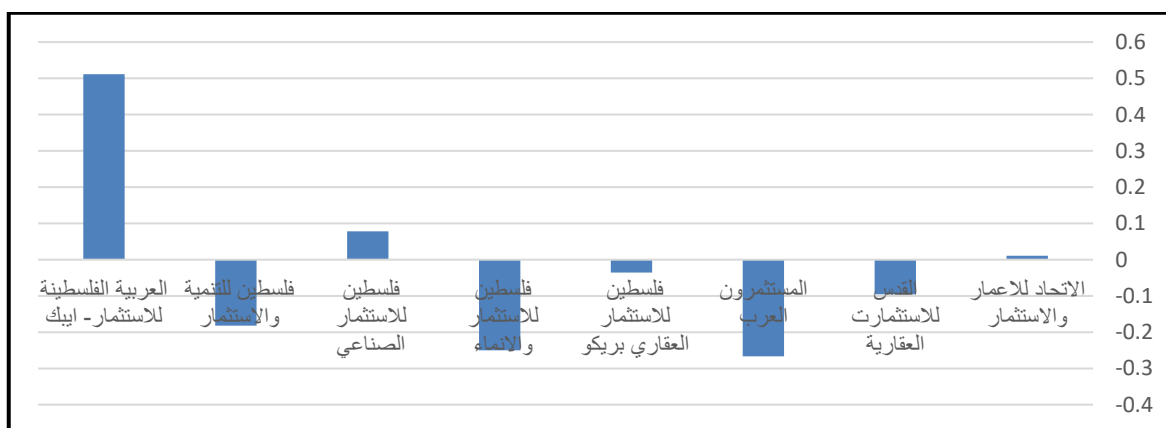


شكل 2.4: أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الخدمائية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتضح من الشكل (2.4) أن قيمة تأثير الحوكمة على الإفصاح الطوعي في شركة الاتصالات الفلسطينية كانت أعلى تأثير بقيمة (0.22972)، بينما حصلت شركة أبراج الوطنية على أقل قيمة تأثير بمقدار (-0.16826).

- أثر حوكمة الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين في الإفصاح الطوعي:

بلغ متوسط تأثير الحوكمة الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين على الإفصاح الطوعي (-0.02869) خلال فترة الدراسة، والشكل البياني التالي يوضح أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات الخدمائية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة.



شكل 3.4: أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين.

نلاحظ من خلال الشكل (3.4) أن الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار إيبك حصلت على أكبر قيمة تأثير لحوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين بواقع (0.51138)، وجاءت شركة المستثمرون العرب في المرتبة الأخيرة من حيث تأثير حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين. بقيمة (-0.26661).

7.4 اختبار وتحليل الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لحوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

ويشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وكانت النتائج كما هو موضح في جدول (6.4).

ومن خلال نتائج الجدول (6.4) تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث بلغت قيمة معامل انحدار حجم مجلس الإدارة (-0.00057)، بمستوى معنوية (0.4936)، وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الزين، 2020)، ودراسة (عودة، 2017) التي توصلتا لعدم وجود تأثير على الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، كما اتفقت مع دراسة كل من (Kolsi, 2017, Albawwat, 2015)، حيث وضحت جميع نتائج هذه الدراسات على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أكد كل من (John & Senbet, 1998)، بالرغم من قدرات رقابة المجلس تزيد مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة، إلا أنه ينجم عن ذلك اتخاذ قرارات بشكل أضعف والذي يكون في العادة مرتبط بالمجموعات الكبيرة، وأكد ذلك كل من (Countenty & Cheng, 2006) حيث اعتبروا أنه في ظل وجود مدراء وعدم تماسك في وجهات النظر، فإن المجلس ذو الحجم الكبير يترتب عليه قدرات مراقبة ضعيفة.

كما يعزو الباحث عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين لارتفاع حجم مجلس الإدارة، مما يشنت عملية اتخاذ القرار ويؤدي إلى عدم اتخاذ قرار جيد. بالإضافة لعدم وجود خبرات في مجلس الإدارة.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (أحمد، 2020) ودراسة (Munther, 2019) التي توصلت لوجود أثر لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي.

بالتالي تم رفض الفرضية القائلة بوجود أثر لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

وضحت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة في جدول (6.4) أن معامل انحدار نسبة تركيز الملكية بلغ (-4.25)، وبمستوى معنوي (0.7701) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثر لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (elbrashy, 2020) التي توصلت لعدم وجود تأثير لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي، كما يعزو الباحث عدم وجود أثر لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين ويعود ذلك لتغلب الملكية العائلية وتكون الرقابة العائلية مرتبطة بانخفاض مستوى الإفصاح ويكون لديهم حافز اقل للإفصاح عن المعلومات الإضافية للمتطلبات القانونية ويكون ضعيفاً بالمقارنة بالشركات ذات الملكية المنتشرة.

واختلفت مع دراسة (Saha and Kabra,2019) ودراسة (الزين، 2020) التي توصلت لوجود أثر لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي في الشركات.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لعدد أعضاء لجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

من خلال نتائج نموذج التأثيرات الثابتة تبين أن معامل انحدار عدد أعضاء لجنة المراجعة قد بلغ (-0.003292)، بمستوى معنوية (0.0000)، وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود تأثير لعدد

أعضاء لجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، ويعزو الباحث هذه النتيجة لأن وجود لجان المراجعة يساعد في تخفيض احتمال وجود الغش المحاسبي، بالإضافة لوجود الخبرة الكافية في الجوانب المحاسبية، وبسبب وجود لجنة المراجعة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المفصح عنها للأطراف الخارجية وأصحاب المصالح.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العفيفي، 2008) التي توصلت لوجود تأثير لوجود لجنة مراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات المصرية. واختلفت مع دراسة (عودة، 2017) التي توصلت لعدم وجود أثر للجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

مما سبق يتضح قبول الفرضية القائلة بوجود أثر للجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لازدواجية دور المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

من خلال نتائج نموذج التأثيرات الثابتة في جدول (6.4) اتضح أن معامل انحدار ازدواجية المدير التنفيذي بلغ (-0.001595)، بمستوى معنوية (0.6727)، وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود أثر لازدواجية المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (عودة، 2017) ودراسة (Hieu& Lan,2015)، التي توصلتا لعدم وجود أثر لازدواجية المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

كما اختلفت مع دراسة (Abdel-almutawa,2017) التي توصلت لوجود أثر لازدواجية المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى التعارض في المصالح والصعوبة في الرقابة على الإدارة عند وجود ازدواجية في الوظيفتين، أيضاً يقلل وجود الازدواجية وجود الحوكمة لأنها تعرض المدير للشبهات والخطر بسبب أن المدير هو المنتفذ والقادر على التحكم في الأعمال والصفقات.

بناء على ما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لازدواجية المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أوضحت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة في الجدول (6.4) بأن معامل انحدار استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بلغ (0.001515)، بمستوى معنوية (0.8279)، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويعزو الباحث ذلك أولاً إلى عدم وجود نصوص وتشريعات ملزمة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وايضاً عندما يكون هناك زيادة في عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لا يعني بالضرورة إلى الزيادة في الإفصاح الطوعي لحدثة هذا الموضوع وعدم ادراك كثيرين من مديري الشركات لأهمية الإفصاح والعوائد الإيجابية على الشركة منه، وأيضاً لعدم تخصص نسبة من المدراء غير التنفيذيين وعدم الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة بالجوانب المالية والمحاسبية مما يؤدي ندرة المعلومات والمعرفة لديهم بالبنود المهمة في التقارير السنوية الذي ينتج عنه ضعف في آلية الرقابة على غيرهم من المدراء التنفيذيين.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (باجا، 2017) و(عودة، 2017) التي توصلت لعدم وجود أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الزين، 2020) التي توصلت لوجود أثر سلبي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي.

في ضوء ما سبق فإنه يمكن رفض الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

تبين للباحث أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (أبعاد الحوكمة) والمتغير التابع (الإفصاح الطوعي) في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، والى عدم وجود تأثير ل (حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، ازدواجية المدير التنفيذي، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) في الإفصاح الطوعي في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود تأثير لعدد أعضاء لجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة

تناول الباحث في هذه الدراسة أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال الاطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تطبيق الدراسة وما أفرزته من نتائج استندت إلى أدوات جمع البيانات الثانوية التي تمثلت في الكتب والمراجع والمواقع الرسمية للبورصات محل الدراسة، وهذا الفصل يتضمن عرضاً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها بعد إجراء التحليل الاحصائي بالاعتماد على الحزم الاحصائية (برنامج E-Views) للتحليل الوصفي واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى مجموعه من النتائج والتوصيات التي يمكن ابرازها كما يلي:

2.5 النتائج

1. عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم مجلس الادارة، نسبة تركيز الملكية، عدد المراجعة أعضاء لجنة، واستقلالية أعضاء مجلس الادارة) مع الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، لأن زيادة حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى تشتت عملية اتخاذ القرار.

3. وصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لنسبة تركيز الملكية في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، لتغلب طابع الملكية العائلية على الشركات المدرجة.
4. أظهرت الدراسة وجود تأثير لعدد أعضاء لجنة المراجعة في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، لأن وجود لجان مراجعة يعمل على تخفيض الغش والتلاعب.
5. بينت الدراسة عدم وجود أثر لازدواجية المدير التنفيذي في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، لأن لازدواجية الوظيفتين تؤدي لضعف الرقابة.
6. وصلت الدراسة لعدم وجود أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الطوعي في الشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين.

3.5 التوصيات

من خلال عرض الاستنتاجات فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. هناك حاجة لمزيد من الدراسات البحثية والمحاسبية لتحديد الأبعاد الأخرى التي قد يكون لها تأثير على مستوى الإفصاحات الطوعية في فترات مختلفة وفي عينات على الشركات المختلفة، حيث لا تزال هناك قصور محاسبية واضحة، ومازال هناك قصوراً واضحاً في دراسات الحوكمة التي تؤثر على الإفصاح الطوعي، خاصة في البيئة الفلسطينية محل الدراسة.
2. تحفيز الشركات نحو رفع تطبيق أحكام لوائح الحوكمة العالمية والفلسطينية.
3. الاعتماد على مصادر معلومات ثانوية أخرى لم يتم شملها في الدراسة.
4. تحتاج جميع الشركات المدرجة إلى محاولة تدريب جميع موظفيها ومجالس إدارتها على الاستخدام الصحيح لآليات حوكمة الشركات للتعريف بها على نطاق واسع، لأن عدداً كبيراً من الشركات لا يزال لا يطبق قواعد حوكمة الشركات لأنهم لا يعرفون أهميتها وكيفية تطبيقها بشكل صحيح.
5. ضرورة الاهتمام بالإفصاح الطوعي وتدريبه في المساقات المحاسبية بشكل أكبر لدى الجامعات الفلسطينية، وأن تكون هناك ورشات عمل في هذا الخصوص لبيان أهمية هذا الإفصاح.
6. العمل على زيادة الوعي بأهمية الإفصاح الطوعي من خلال تنظيم ورشات عمل من قبل الهيئات المالية في فلسطين لحث الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على زيادة مستوى الإفصاح الطوعي عن معلوماتهم.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو بركة، م(2017): أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على السيولة النقدية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج الدراسات العليا المشترك بين اكااديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
2. أبو جلييلة، م(2020م): أثر الإفصاح الاختياري على تخفيض تكاليف الوكالة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير.
3. أبو سالم، س(2019): تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، كلية التجارة، مجلة الخريف، المقالة 11، المجلد 23، العدد 4، جامعة الزقازيق، مصر.
4. أبو عرابي، أ(2018م): أثر الإفصاح الاختياري على تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.
5. أبو نيلة، ن(2017): أثر حوكمة الشركات على هيكل رأس المال للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2011-2014، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج الدراسات العليا المشترك بين اكااديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
6. أبوطالب ، ي(2018م)، الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية، أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة- عين شمس - مجلة المال والتجارة - نادي التجارة ص 18-26، دار المنظومة.
7. أحمد، س(2010): حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، مصر.
8. أحمد، ع(2020): العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي، دار المنظومة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مج24، ع4
9. أصلان، ح(2015): مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، ص2.

10. أندية، خ(2016): قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي. مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد عدد9، جامعة الزيتونية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - سوق الأحد، بحوث ومقالات.
11. انشاصي، ر(2015): دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، دراسة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
12. باجارح، ص، والحجيلي، ه(2017): أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، Arab Journal of Administrative Sciences, 24 ع(3).
13. البلطحي، ب(2005): تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات البانل داتا، الطبعة الثالثة، ص 4-9
14. بورصة فلسطين <https://web.pex.ps>
15. الجمال، ز(2012): اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21.
16. الحجايا، س(2018): محددات الانفاق العام في بعض الدول العربية 2000-2014، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، ال عدد2. الجامعة الأردنية، الأردن.
17. حسن، ك، وإبراهيم، آ، وإسماعيل، ع(2017): محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة. المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة-مجلد 41، عدد1، ص 365-385، دار المنظومة.
18. حمد، س(2019): أثر محددات الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
19. حمزة، ح، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع -عمان، الأردن.
20. الداعور، ج، وأبو حمام، ح، وأبو غبن، ه(2018م): أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء التشغيلي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الأزهر - غزة - سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 20 عدد خاص C.
21. دليل الحوكمة، شركة سوق فلسطين للأسواق المالية، (2016).
22. الزنط، ص(2019): الإفصاح الاختياري وأثره على جودة التقارير المالية عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.

23. الزين، م(2020): أثر ممارسات حوكمة الشركات على قيمة الشركات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية.
24. السرطاوي، ع(2017): استقلالية مجلس إدارة المصارف الإسلامية الخليجية وعلاقتها بالأداء، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي.
25. سلطة النقد الفلسطينية، (2020). التقرير السنوي 2019، رام الله، فلسطين، ص120.
26. السويركي، ه(2021): أثر اليات الحوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجمعة الإسلامية.
27. الشاعر، س(2019): تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
28. شبير، م(2017): أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، دراسة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
29. الشنطي، أ(2019): أثر الحوكمة في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري لدي الشركات المساهمة العامة الأردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، دار المنظومة، العدد 36، ص 116 - 73
30. الشوربجي، م(2013): أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، ص16
31. صايح، ج(2018): أثر تطبيق الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، رسالة ماجستير، تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين.
32. طه، د(2019): دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت: مع دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، ع2: 146.
33. عابد، م(2018م): أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد13، جامعة البليدة، ص17.
34. عبد الخالق، أ(2020): قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائر أنموذجا 2012-2017، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

35. عزت، أ(2010): مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها، بحث قانوني، دار وائل للنشر، عمان.
36. علي، ك، وعلي، ع، وحسان، م(2018): العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، مج9، ع1، 845 - 875.
37. عودة، ر(2017): أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، الجامعة الإسلامية - فلسطين - غزة كلية التجارة، رسالة ماجستير.
38. الغزالي، ر(2015): دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، دراسة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
39. الكبيجي، ر(2019): دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، أطروحة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس.
40. متولي، س(2021): دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS، دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، دار المنظومة، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
41. محمد، ص(2018م): أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العدد الرابع (54)، 251 - 268.
42. مسمح، ب(2018): أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
43. المغربي، م(2020): أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية، دار المنظومة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.
44. المناصير، ع(2013): أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي، الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
45. موقع بورصة فلسطين، الحوكمة، <https://2u.pw/wvQnX>

46. موقع بورصة فلسطين، نبذة، <https://2u.pw/jLgTQ>
47. النجار، م(2021): أثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، ص 13.
48. الهباش، و(2020): خبرة لجان التدقيق كمتغير وسيط بين الإفصاح الطوعي والقيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كتاب، الجامعة الإسلامية.
49. هيئة سوق رأس المال الفلسطيني <https://www.pcma.ps/SitePages/home.aspx>
50. هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، (2012)، " الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، الإدارة العامة للدراسات والتطوير .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ALEXIOU, C, (2001): Effective Demand and Unemployment the European Case: Evidence from Thirteen Countries, p6, accessed from www.epic.ac.uk/documents/ICAlexiou.pdf.
2. Al-Shammari, B, and Al-Sultan, w, (2010): Corporate governance and voluntary Disclosure in Kuwait, International Journal of disclosure and Governance.
3. Baltagi, B (2001): Econometrics Analysis of Panel Data, Second Edition, British Library Cataloguing in Publication Data, England, ISBN 0-471-49937-4, p16
4. Barbieri, L, (2006): Panel Unit Root Tests: A Review, UNIVERSITÀ CATTOLICA DEL SACRO CUORE PIACENZA
5. Brooks, Ch, (2008): Introductory econometrics for finance, second edit, Cambridge University, New York
6. Carvalho, A.o, Rodrigues, L.L. and Branco, M, C., (2017): Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Portuguese Foundations. International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations ,28(5), 2278- 2311.
7. Chmelarova, V, (2007): The Hausman Test and Some Alternatives with Heteroskedastic Data, Unpublished Ph.D. theses, State University, USA, p6.
8. Ciftci, I, et al. (2019): Corporate governance and firm performance in emerging markets: Evidence from Turkey. International Business Review 28(1): 90-103. <http://www.oecd.org/>
9. Collins G. Ntim, (2017): Governance structures, voluntary disclosures and public accountability, The case of UK higher education institutions", Department of Accountancy and Finance, The Business School, University of Huddersfield, Huddersfield, UK, and Teerooven Soobaroyen and Martin J. Broad Department of Accounting, Southampton Business School, University of Southampton, Southampton, UK.

10. DINARDO, J & JOHNSTON, J (1997): *Econometrics Methods*, Fourth Edition, McGraw- Hill Companies, Inc, New York, ISBN 0-07-913121-2, p.397.
11. Elbrashy, A (2020): *Corporate Governance Attributes, Corporate Risk Disclosure and Sustainability*, Alzarka, Higher institute of computer science and business administration.
12. Enache, L. Hussainey, (2020): The substitutive relation between voluntary, disclosure and corporate governance in their effects on firm performance *Review of Quantitative Finance and Accounting* 54(2) :(413-445).
13. Foster, G, (1986): *financial statement analysis*, Englewood, Cliffs, NJ, Prentice-Hall.
14. Gujarati, (2004): *Basic economics*, forth the McGraw-Hill companies
15. Herath, s, and, s, Altamimi, (2017): *Corporate governance and voluntary disclosure, A literature Review*, American International Journal of Humanities and Social science.
16. HLOUSKOVA, J& Wagner, M, (2005): *The Performance of Panel Unit Root and Stationarity Test: Results from a large-Scale Simulation Study*, EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE.
17. Hoelscher, (2019): *voluntary hedging disclosure and corporate governance*”, *Review of accounting and finance*.
18. HSIAO C, (2003): *Analysis of Panel Data*, Cambridge University Press, Cambridge, P.12.
19. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/IFC+CG
20. K.C.Kabra, (2020): *Corporate Governance and Voluntary Disclosure: A Synthesis of Empirical Studies*, India
21. Madhani, p, m, (2014): *Corporate governance and disclosure practices in India: Domestic firms versus cross-listed firms*, the iup journal of corporate governance.
22. Mengque L (2010): *The Hausman test in Dynamic Panel Model*, Unpublished Master thesis in Statistics, Faculty of Statistics, Uppsala University, Sweden, p8.
23. MORSHED, H, (2010): *A Panel Cointegration Analysis of the Euro area money demand*, Master thesis, Lund University
24. Munther, A.-N, (2019): *Effect of Corporate Governance Rules on voluntary Disclosure in Jordanian corporations listed with the Amman stock Exchange (ASE): (An Empirical study)* studies in business and Economics.
25. OECD, (2004), *OECD principles of corporate governance – edition2004* <https://www.library.cornell.edu/>
26. Saha, R. and K. C. Kabra (2019): *Does corporate governance influence firm performance? Evidence from India*, *Economics and Business Review* 5(4): 70-89.

الملاحق

ملحق 1: مخرجات برنامج E-views لمصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 07/03/21 Time: 02:08
Sample: 2014 2020
Included observations: 168

Correlation Probability	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1.000000 ----					
X1	-0.092123 0.2350	1.000000 ----				
X2	-0.071236 0.3588	0.093104 0.2300	1.000000 ----			
X3	0.013412 0.8630	-0.079967 0.3028	-0.159311 0.0391	1.000000 ----		
X4	0.047738 0.5389	0.117941 0.1279	-0.457587 0.0000	0.023877 0.7587	1.000000 ----	
X5	0.053592 0.4902	-0.163226 0.0345	0.222716 0.0037	-0.083946 0.2793	-0.577005 0.0000	1.000000 ----

ملحق 2: مخرجات برنامج E-views لنتائج اختبار Hadi لسكون السلسلة.

Null Hypothesis: Stationarity
 Series: Y
 Date: 07/03/21 Time: 02:46
 Sample: 2014 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 98
 Cross-sections included: 14 (10 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	12.8818	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	62.2212	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Stationarity
 Series: X1
 Date: 07/03/21 Time: 02:48
 Sample: 2014 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 161
 Cross-sections included: 23 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	33.2518	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	59.9520	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Stationarity
 Series: X2
 Date: 07/03/21 Time: 02:49
 Sample: 2014 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 161
 Cross-sections included: 23 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	31.9151	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	40.9633	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Stationarity
 Series: X3
 Date: 07/03/21 Time: 02:51
 Sample: 2014 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 161
 Cross-sections included: 23 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	22.8857	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	50.3962	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Stationarity
 Series: X5
 Date: 07/03/21 Time: 02:52
 Sample: 2014 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 161
 Cross-sections included: 23 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	16.0327	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	76.5125	0.0000

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

ملحق 3: مخرجات برنامج E-views لنتائج اختبار التكامل المشترك.

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.193732	0.8837	-1.758937	0.9607
Panel rho-Statistic	0.563937	0.7136	0.818601	0.7935
Panel PP-Statistic	0.111633	0.5444	0.253313	0.6000
Panel ADF-Statistic	-1.488371	0.0683	0.831435	0.7971

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)		
	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.623192	0.9477
Group PP-Statistic	0.764931	0.7778
Group ADF-Statistic	0.712140	0.7618

ملحق 4: مخرجات برنامج E-views لاختبار النموذج التجميعي.

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 07/03/21 Time: 03:13
Sample: 2014 2020
Periods included: 7
Cross-sections included: 24
Total panel (balanced) observations: 168

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.391510	0.124794	3.137258	0.0020
X1	-0.006305	0.006148	-1.025495	0.3067
X2	-0.000281	0.000629	-0.447391	0.6552
X3	0.001169	0.013076	0.089433	0.9288
X4	0.050687	0.052779	0.960372	0.3383
X5	0.104713	0.093342	1.121823	0.2636

R-squared	0.021155	Mean dependent var	0.423784
Adjusted R-squared	-0.009057	S.D. dependent var	0.181571
S.E. of regression	0.182391	Akaike info criterion	-0.530262
Sum squared resid	5.389198	Schwarz criterion	-0.418692
Log likelihood	50.54199	Hannan-Quinn criter.	-0.484981
F-statistic	0.700223	Durbin-Watson stat	0.003151
Prob(F-statistic)	0.624035		

ملحق 5: مخرجات برنامج E-views لاختبار نموذج التأثيرات الثابتة.

Dependent Variable: Y
 Method: Panel Least Squares
 Date: 07/03/21 Time: 03:15
 Sample: 2014 2020
 Periods included: 7
 Cross-sections included: 24
 Total panel (balanced) observations: 168

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.438646	0.012124	36.18143	0.0000
X1	-0.000562	0.000836	-0.671872	0.5028
X2	-3.91E-05	0.000146	-0.268255	0.7889
X3	-0.003293	0.000750	-4.392917	0.0000
X4	-0.001648	0.003769	-0.437107	0.6627
X5	0.001432	0.006961	0.205725	0.8373

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.999032	Mean dependent var	0.423784
Adjusted R-squared	0.998837	S.D. dependent var	0.181571
S.E. of regression	0.006193	Akaike info criterion	-7.175008
Sum squared resid	0.005331	Schwarz criterion	-6.635753
Log likelihood	631.7007	Hannan-Quinn criter.	-6.956152
F-statistic	5121.683	Durbin-Watson stat	0.883720
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق 6: مخرجات برنامج E-views نتائج اختبار F المقيد.

Redundant Fixed Effects Tests
 Equation: EQ01
 Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6103.063363	(23,139)	0.0000
Cross-section Chi-square	1162.317432	23	0.0000

ملحق 7: مخرجات برنامج E-views لاختبار نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/03/21 Time: 03:31
Sample: 2014 2020
Periods included: 7
Cross-sections included: 24
Total panel (balanced) observations: 168
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.438864	0.043833	10.01212	0.0000
X1	-0.000573	0.000835	-0.686138	0.4936
X2	-4.25E-05	0.000145	-0.292775	0.7701
X3	-0.003292	0.000749	-4.392381	0.0000
X4	-0.001595	0.003768	-0.423271	0.6727
X5	0.001515	0.006959	0.217687	0.8279

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.206391	0.9991
Idiosyncratic random		0.006193	0.0009

Weighted Statistics			
R-squared	0.109900	Mean dependent var	0.004806
Adjusted R-squared	0.082428	S.D. dependent var	0.006373
S.E. of regression	0.006105	Sum squared resid	0.006038
F-statistic	4.000416	Durbin-Watson stat	0.780646
Prob(F-statistic)	0.001895		

ملحق 8: مخرجات برنامج E-views نتائج اختبار هاوسمان.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.424461	5	0.9946

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	-0.000562	-0.000573	0.000000	0.7711
X2	-0.000039	-0.000042	0.000000	0.7914
X3	-0.003293	-0.003292	0.000000	0.9450
X4	-0.001648	-0.001595	0.000000	0.5741
X5	0.001432	0.001515	0.000000	0.6173

ملحق 9: نموذج جمع بيانات الإفصاح الطوعي.

السنة							البند	م.م
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المعلومات استراتيجية	
							معلومات تاريخية عن الشركة	1
							الهيكل التنظيمي للشركة	2
							بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة	3
							بيان بالاستراتيجية والأهداف المالية	4
							بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية	5
							بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية	6
							تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة الحالية	7
							تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة المستقبلية	8
							سياسة الأبحاث والتطوير	9
							مواقع أنشطة البحث والتطوير	10
							المبالغ المصروفة على التدريب	11
							نوعية التدريب	12
							نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	13
							عدد العاملين الذين تم تدريبهم	14
							التنبؤات النوعية غير كمية بالمبيعات	15
							التنبؤات النوعية غير كمية بالربح	16
							التنبؤات الكمية للأرباح	17
							المعلومات القطاعية	18
							المعلومات عن الإدارة	
							امداد المدراء	19
							الشهادات العلمية للمدارء	20
							الشهادات العملية للمدارء	21
							مواقع قيادية سبق للمدارء العمل بها	22
							معلومات عن العاملين	23
							توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	24
							عدد العاملين للعاملين الماضيين	25
							تقرير عن مسؤولية المدراء في اعداد التقارير المالية	26
							معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	27
							سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	28

السنة							البند	م.م
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المعلومات استراتيجية	
							برنامج حماية البيئة	29
							التبرعات الخيرية	30
							البرامج الاجتماعية	31
							المعلومات المالية	
							تحليل المنافسين	32
							حصة السوق	33
							معدلات الربحية	34
							معدلات التدفق النقدي	35
							معدلات السيولة	36
							معلومات مالية تاريخية - ستة سنوات	37
							معلومات عن الاعلانات	38
							التنمية المستدامة	
							وجود لجنة حوكمة في الشركة	39
							تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة	40
							مهام لجنة الحوكمة	41
							عدد اجتماعات لجنة الحوكمة	42
							تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة التدقيق	43
							عدد اجتماعات لجنة التدقيق	44
							تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة،	45
							تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال الشركة	46
							إجمالي الإفصاح	
							نسبة الإفصاح من 46	

فهرس الملاحق

- ملق 1: مخرجات برنامج E-views لمصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ... 85
- ملق 2: مخرجات برنامج E-views لنتائج اختبار Hadi لسكون السلسلة. 86
- ملق 3: مخرجات برنامج E-views لنتائج اختبار التكامل المشترك. 88
- ملق 4: مخرجات برنامج E-views لاختبار النموذج التجميعي. 88
- ملق 5: مخرجات برنامج E-views لاختبار نموذج التأثيرات الثابتة. 89
- ملق 6: مخرجات برنامج E-views لنتائج اختبار F المقيد. 89
- ملق 7: مخرجات برنامج E-views لاختبار نموذج التأثيرات العشوائية. 90
- ملق 8: مخرجات برنامج E-views لنتائج اختبار هاوسمان. 90
- ملق 9: نموذج جمع بيانات الإفصاح الطوعي. 91

فهرس الجداول

- جدول 1.2: حجم أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020) 23
- جدول 2.2: متوسط نسبة تركيز الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020). 24
- جدول 3.2: متوسط عدد لجنة المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020) 25
- جدول 4.2: متوسط ازدواجية دور المدير التنفيذي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020) 26
- جدول 5.2: متوسط الاستقلالية في مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020) 27
- جدول 6.2: متوسط نسبة مستوى الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2020) 28
- جدول 1.3: الدراسات السابقة التي ركزت على أبعاد الحوكمة في الشركات كمتغير مستقل. 49
- جدول 2.3: الدراسات التي ركزت على الإفصاح الطوعي كمتغير تابع. 50
- جدول 3.3: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة. 51
- جدول 4.3: توزيع مجتمع الدراسة حسب القطاعات. 52
- جدول 5.3: توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات. 52
- جدول 1.4: المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي. 62
- جدول 2.4: معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. 63
- جدول 3.4: نتائج اختبار Hadri لسكون المتغيرات. 64
- جدول 4.4: اختبار Pedroni للتكامل المشترك لنموذج الدراسة. 65
- جدول 5.4: نتائج نموذج الاختبار التجميعي (Pooled Regression model) 66
- جدول 6.4: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) 67
- جدول 7.4: نتائج اختبار F المقيد. 67
- جدول 8.4: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) 68
- جدول 9.4: نتائج اختبار هاوسمان (Housman Test) 68
- جدول 10.4: نتائج الآثار الثابتة الخاصة بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. 69

فهرس الأشكال

- شكل 1.1: نموذج الدراسة..... 6
- شكل 1.4: أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.. 70
- شكل 2.4: أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الخدمائية المدرجة في بورصة فلسطين... 70
- شكل 3.4: أثر حوكمة الشركات في الإفصاح الطوعي بالشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين. 71

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وعران
ج.....	مصطلحات الدراسة:
د.....	الملخص:
ه.....	Abstract

1..... الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.....	1.1 مقدمة الدراسة
2.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 أهمية الدراسة
3.....	1.3.1. الأهمية العلمية:
4.....	2.3.1. الأهمية العملية:
4.....	4.1 أهداف الدراسة:
4.....	5.1 فرضيات الدراسة
5.....	6.1 حدود الدراسة
5.....	7.1 متغيرات الدراسة
6.....	8.1 مبررات الدراسة
7.....	9.1 هيكلية الدراسة

8..... الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

8.....	1.2 المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
8.....	1.1.2. تمهيد:
9.....	2.1.2. مراحل تطور حوكمة الشركات:
10.....	3.1.2. مفهوم حوكمة الشركات:
11.....	4.1.2. خصائص حوكمة الشركات الجيدة:
11.....	5.1.2. مقومات حوكمة الشركات:
12.....	6.1.2. محددات تطبيق حوكمة الشركات:

12	1.6.1.2. المحددات الخارجية:
12	2.6.1.2. المحددات الداخلية:
13	7.1.2. أبعاد حوكمة الشركات:
15	8.1.2. أهداف حوكمة الشركات:
15	9.1.2. أهمية حوكمة الشركات:
17	2.2. المبحث الثاني: ماهية الإفصاح الطوعي
17	1.2.2. تمهيد:
17	2.2.2. مفهوم الإفصاح الطوعي:
18	3.2.2. أهمية الإفصاح الطوعي:
18	4.2.2. أهداف الإفصاح الطوعي:
19	5.2.2. أقسام الإفصاح الطوعي:
19	1.5.2.2. مفهوم الإفصاح القائم على السيولة:
19	2.5.2.2. مفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات:
19	3.5.2.2. مفهوم الإفصاح القائم على التقدير:
20	6.2.2. الإفصاح والمسؤولية المجتمعية:
20	7.2.2. الإفصاح في التنمية المستدامة:
20	8.2.2. العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي:
22	3.2. المبحث الثالث: واقع الحوكمة والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ..
22	1.3.2. المرحلة التأسيسية لبورصة فلسطين:
22	2.3.2. واقع الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:
23	1.2.3.2. متوسط حجم مجلس الإدارة:
24	2.2.3.2. متوسط نسبة تركيز الملكية:
25	3.2.3.2. متوسط عدد لجنة المراجعة:
26	4.2.3.2. متوسط ازدواجية دور المدير التنفيذي:
27	5.2.3.2. متوسط الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة:
28	6.2.3.2. إجمالي مستوى الإفصاح الطوعي:
29	3.3.2. واقع الإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:
32	4.2. الدراسات السابقة
32	1.4.2. تمهيد:
32	2.4.2. الدراسات المحلية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي:

38	3.4.2. الدراسات العربية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الاختياري:
42	4.4.2. الدراسات الاجنبية التي تناولت أثر الحوكمة في الإفصاح الطوعي:
46	5.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة:
46	1.5.4.2. أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:
46	2.5.4.2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:
47	3.5.4.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
47	4.5.4.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:
48	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
48	1.3 المقدمة
48	2.3 منهج الدراسة
49	1.2.3. المتغير المستقل: الحوكمة وأبعادها:
50	2.2.3. المتغير التابع: منهجية احتساب الإفصاح الطوعي:
51	3.3 مجتمع الدراسة
52	4.3 مصادر البيانات
53	5.3 الإجراءات والأساليب الإحصائية المستخدمة
54	1.5.3. الإحصاء الوصفي:
54	1.1.5.3. معاملات الارتباط:
54	2.1.5.3. اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة):
56	3.1.5.3. اختبار التكامل المشترك:
61	الفصل الرابع: نتائج الاختبارات واختبار فرضيات الدراسة
61	1.4 المقدمة
61	2.4 الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
63	3.4 نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون
64	4.4 نتائج اختبار جذر الوحدة
65	5.4 نتائج اختبار التكامل المشترك
65	6.4 نتائج اختبار البائل داتا

65	1.6.4 . نتائج اختبار النموذج التجميعي:
66	2.6.4 . نتائج اختبار التأثيرات الثابتة:
67	3.6.4 . نتائج اختبار F المقيد:
68	4.6.4 . نتائج اختبار التأثيرات العشوائية:
68	5.6.4 . نتائج اختبار:
72	7.4 اختبار وتحليل الفرضيات

77 الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

77	1.5 مقدمة
77	2.5 النتائج
78	3.5 التوصيات
79	المصادر والمراجع
85	الملاحق
93	فهرس الملاحق
94	فهرس الجداول
95	فهرس الأشكال
96	فهرس المحتويات